الإِرْشَـــــادُ

فِي كَشْفِ الـمُبْطِلِينَ

الذِينَ يَسْتَتِـرُونَ

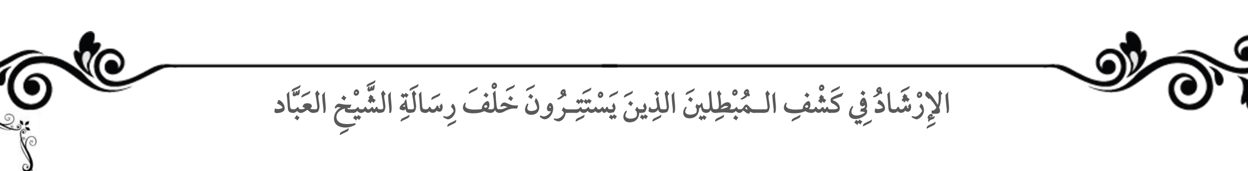
خَلْفَ رِسَالَةِ الشَّيْخِ العَبَّاد

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين





الإِرْشَادُ فِي كَشْفِ الـمُبْطِلِينَ الذِينَ يَسْتَتِـرُونَ خَلْفَ رِسَالَةِ الشَّيْخِ العَبَّاد

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد ألّا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

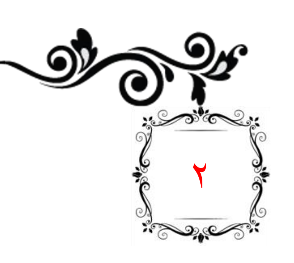
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

أما بعد:

فإنَّ الشيخ عبدالمحسن العبَّاد –حفظه الله تعالى– عالم من العلماء السلفيين المعروفين، وله جهود كبيرة في نشر السنة وبيان العلم وفي ردِّ أباطيل أهل

الأهواء، وقد شهد بعلمه ومكانته العلماء الأكابر، نسأل الله تعالى أن يحفظه للأمة معلماً ومربياً، وأن يزيده من فضله، وأن يختم له بالحسنى.

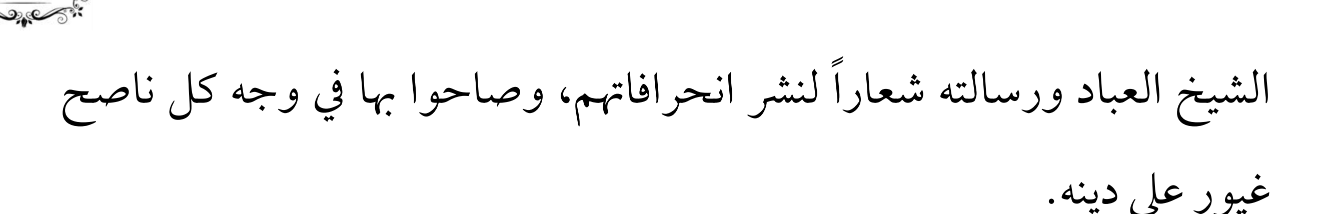
والشيخ العباد حفظه الله تعالى له موقف معروف في قضية النزاع مع أبي الحسن المأربي وأتباعه، حيث كان يرفض الخوض فيه، ويعتبره فتنة بين المنتسبين لأهل السنة، وينصح السلفيين بالانشغال بالعلم والتعليم والدعوة، وينصحهم أن يتركوا الكلام في فلان أو فلان.

وقد كتب الشيخ العباد حفظه الله تعالى رسالته [**رفقاً أهل السنة بأهل السنة**] مدوناً فيها ما يتبناه من موقف من النزاع المتقدِّم.

واليوم يجدد الشيخ العباد حفظه الله تعالى موقفه، لكن هذه المرة في أثناء النزاع مع علي الحلبي وأصحابه وأتباعه ومَنْ يوافقه ويدافع عنه، ويعيد التأكيد على هذا الموقف في رسالته الوجيزة [**مرة أخرى: رفقاً أهل السنة بأهل السنة**].

وهذا الموقف من الشيخ العباد -حفظه الله تعالى- استغله بعضُ أهل الأهواء مع اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم في الطعن بأهل العلم السلفيين الذين يقومون بواجب النصيحة والتحذير من المبتدعة ومن أتباعهم والمدافعين عنهم، ونصبوا كلمة الشيخ العباد هذه لتكميم أفواه أهل السنة في بيان تجريح أهل الأهواء والتحذير من انحرافاتهم، حتى جعلوا الجاهل المغرر به يظنُّ أنَّ الشيخ العباد حفظه الله تعالى يقف مع أهل الأهواء هؤلاء ضد علماء السنة الراسخين الذين يحذِّرون منهم، فتستَّر المبتدعة وأفراخهم خلف الشيخ العباد، ورفعوا اسم





الشيخ العباد ورسالته شعاراً لنشر انحرافاتهم، وصاحوا بها في وجه كل ناصح غيور على دينه.

ولكي نكشف وجه هؤلاء الذين تستروا خلف الشيخ العباد حفظه الله تعالى؛ كان لنا هذه الوقفات:

الوقفة الأولى:

أنَّ الشيخ أحمد النجمي رحمه الله تعالى ردَّ على رسالة الشيخ العباد حفظه الله تعالى، ونصحه، وبيَّن ما في الرسالة من ملاحظات بأسلوب علمي وأدب رفيع واحترام لمكانة العباد وتقديرا له، وهذا الرد مدوَّن في كتابه [الفتاوى الجلية عن المناهج الدعوية/ الطبعة الثانية ١/ ٢٢٠-٢٣٥].

فالسلفي الذي يتحرى الحق عليه أن يقرأ هذا الرد، وينظر في أدلته، ثم تكون الحجة والبراهين هما المقياس لمعرفة المحق منهما. وهذا ما لم يفعله مَنْ ينسب نفسه للسلفية من المخالفين، بل سارعوا إلى نشر رسالة الشيخ العباد!، وغفلوا أنهم بنشرها هكذا يساعدون غيرهم من المبتدعة أن يتسلَّطوا عليهم ويرفضوا أحكامهم!؛ فضلاً عن أحكام أهل الحق من السلفيين فيهم وفي غيرهم!.




الوقفة الثانية:

أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله تعالى حاول أن يبيِّن للشيخ العباد حفظه الله تعالى ما عليه المخالفون من انحرافات منهجية لا يمكن السكوت عنها، فلم يقبل الشيخ العباد، وأخبره أنه لا يقرأ!، أي لا يقرأ ما يُكتب في مثل هذه النزاعات المعاصرة، كما ذكر ذلك الشيخ ربيع في جلسته مع جماعة من الفلسطينيين من طرف علي الحلبي؛ وهي جلسة مسجَّلة.

وهذا يعني؛ أنَّ الشيخ العباد غير مطلع على تفاصيل انحرافات مَنْ ينسبهم إلى السنة!، وغير مطلع على ردود أهل العلم عليهم مع ما فيها من أدلة وبراهين تدين أولئك.

وقد يهوِّل البعض ويُشغِّب فيقول: كيف تزعمون أنَّ الشيخ العباد لا يقرأ أو لا يعلم؟!

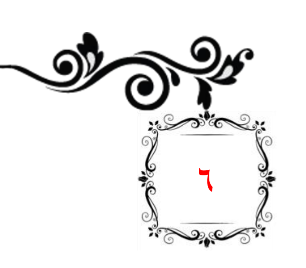
فنقول له: إنَّ مما يؤكِّد هذا، أنَّ الشيخ العباد حفظه الله تعالى لم يطلع على نصيحة الشيخ النجمي رحمه الله تعالى له، ورده على رسالته الأولى **[رفقاً أهل السنة بالسنة]**؛ إلا بعد موت الشيخ النجمي وكتابة الشيخ العباد لرسالته الثانية **[مرة أخرى رفقاً أهل السنة بأهل السنة]**!!، فقد قال الشيخ العباد حفظه الله تعالى في مقال له بعنوان **[كلمة توضيح حول نصيحة الشيخ النَّجمي وبيان الشيخ النُّجيمي]**: ((أما الشيخ أحمد النجمي المتوفى في العام الماضي رحمه الله فقد كتب لي نصيحة على إثر صدور رسالتي "رفقاً أهل السنة بأهل السنة" في عام

١٤٢٤هـ، ولم تصل إليَّ هذه النصيحة من قبل!!، وما علمتُ بها!!، إلا بعد نشرها من بعض الناس إثر نشر كلمتي "ومرة أخرى: رفقاً أهل السنة بأهل السنة" في ١٦/ ١/ ١٤٣٢هـ، فكانت مناسبة لتجدد ذكره وتجديد الدعاء له رحمه الله وغفر له وتجاوز عنا وعنه وأسكنه فسيح جناته وشملنا بعفوه ومغفرته إذا صرنا إلى ما صار إليه...)).

فالشيخ العباد حفظه الله تعالى لم يطلع على رد الشيخ النجمي رحمه الله تعالى ونصيحته إلا بعد ثمان سنوات!.

ونحن جميعاً قد تعلَّمنا قاعدة علمية تقول: (أنَّ مَنْ علم حجة على مَنْ لم يعلم)، فلو اختلف صحابيان في مسألة قدَّمنا قول مَنْ كان عنده علم، لأننا لو قبلنا الآخر، فهذا يعني أننا نرد البراهين التي أمرنا بالأخذ بها، فكيف بمَنْ دون الصحابة؟!.

ولهذا قال الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى لما سُئل عن كتاب [رفقاً أهل السنة بأهل السنة]: ((أقول: مَنْ عَلِمَ -هذه قاعدة يا ابني محمد- حجة على مَنْ لم يعلم؛ فمن تكلَّم في أبي الحسن تكلم بناء على أدلة وبينات واضحة مثل الشمس في رابعة النهار، وصريحة في نقد أقواله وأعماله. هذه القاعدة؛ فمن جرح أبا الحسن أو غيره بدليل وأقام الدليل على جرحه فالواجب عليه التسليم له وإلا كنا أصحاب أهواء!. وذلك العالم الذي لم يقف على ما وقف عليه الجارحون هذا لا يضره؛ ولكن نحن لا نتابع ذلك العالم!. وأنا أتكلم بصفة

عامة لا نتابع ذلك العالم الذي جهل حال المجروح والأمثلة كثيرة جداً فمن أمثلة القدامى: كان الشافعي رحمه الله يوثق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ويزكيه، ولكن العلماء من قبل الشافعي ومن بعده وقفوا على جرح للرجل وأنه ليس بثقة كما يقول الشافعي، فتوثيق الشافعي هذا لإبراهيم ابن أبي يحيى هذا لم ينفعه، ولم يضر الشافعي أهل العلم المحققون على جرح الجارحين)).

قلتُ: ومعلوم أنَّ الجرح المفسَّر مقدَّم على التعديل المبهم؛ **قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في حاشية كتابه [دفاع عن الحديث النبوي: ص٢١]:** ((قلتُ: ولذلك لا ينبغي أن يغتر أحدٌ بما ذهب إليه ابن سيد الناس في مقدمة كتابه (عيون الأثر) من توثيق الواقدي!؛ فإنه خالف ما عليه المحققون من الأئمة قديماً وحديثاً، ولمنافاته علم المصطلح على: "وجوب تقديم الجرح المفسر على التعديل"؛ وأي جرح أقوى من الوضع؟، وقد اتهمه به أيضاً الإمام الشافعي الذي يزعم البوطي أنه يقلده، وأبو داود وأبو حاتم، وقال أحمد: كذَّاب)).

ومن أرشيف الحلبي القديم وذلك في [شرحه للباعث الحثيث في النوع الثالث والعشرين (معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل وبيان الجرح والتعديل) شريط رقم (٣٩)] علَّق على عبارة ابن كثير: [وروى ابن الصلاح عن أحمد بن صالح المصري أنه قال: لا يترك الرجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه]، فقال الحلبي: ((وهذا كلام في الحقيقة ليس بدقيق!!، بمعنى: أننا نرى بعض الكذابين قد ورد توثيق لهم؛ فهل نقول: هذا لا نترك حديثه لأنَّ الجميع لم

يجتمعوا على ترك حديثه؟!، نقول: لا، وإنما الحجة في ذلك كله على ماذا؟ على البينة وتفسير الجرح!!! فإذا جاءنا جرحٌ مفسَّر في راوٍ وثقَّه زيد أو عمرو من كبار أئمتنا!، فإنَّ الجرح المفسر مقدم على التعديل المبهم!!، بل نقول: مقدم على التعديل مطلقاً، لماذا؟ لأنَّ الجارح معه زيادة علم ومعه بينة تزيد على الأصل في الراوي وهو الثقة)).

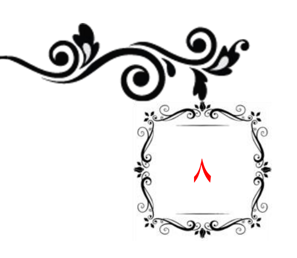
أقول: فما بال الحلبي وأتباعه اليوم يأخذون بالتعديل المبهم ويرفضون الجرح المفسَّر؟!

الوقفة الثالثة:

إننا لاحظنا في فتنة سفر وسلمان العودة، أنَّ علماءنا الأكابر كانوا في أول الأمر لا يقبلون الكلام فيهما!، وكان الشيخ ربيع حفظه الله تعالى وإخوانه من مشايخ المدينة يبينون انحرافاتهما لأهل العلم، ويحذِّرون منهما، وكان الحلبي وأصحابه يوافقون مشايخ المدينة في التحذير والتجريح، لكنَّ أهل العلم الأكابر (الألباني وابن باز وابن عثيمين رحمهم الله تعالى) كانوا يحسنون الظنَّ بهم.

قال الشيخ ربيع في كتابه [أبو الحسن يدافع بالباطل والعدوان عن الإخوان ودعاة حرية ووحدة الأديان ص١٢٩-١٣٠]: ((حتى اشتدت فتنتهم، وظهرت أحوالهم، وعرف العلماء واقعهم، فوصفهم ابن باز بأنهم دعاة الباطل وأهل الصيد في الماء العكر، ثم أجمع هيئة كبار العلماء على أنه يجب على





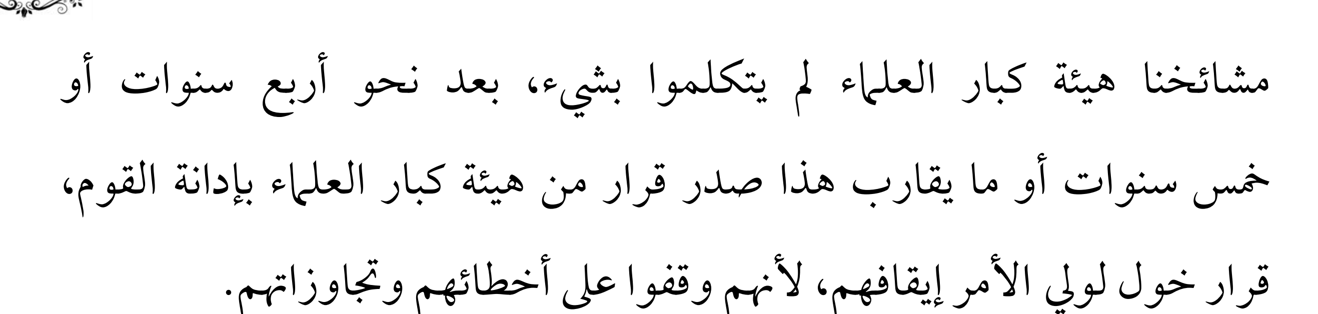
هؤلاء سفر وسلمان ومن معهما في الفتن أن يتوبوا إلى الله؛ وإلا فيجب أن يمنعوا من الدروس والمحاضرات تحصيناً للناس من ضررهم، فأبوا إلا العناد، حتى تم سجنهم بناء على هذا القرار من هيئة كبار العلماء، وأدانهم العلامة الألباني بأنهم خوارج عصرية، وأنهم يدندنون حول التكفير بالذنوب، فبعد هذه المواقف والإدانات صرحتُ أنا وغيري من السلفيين بتبديعهم)).

فإذا كان الأئمة الثلاثة قد خفي عليهم في أول الأمر حال هؤلاء، وكانوا أيضاً ينسبونهم للسلفية، ويدافعون عنهم، ولا يقبلون تجريحهم، لكن لما ظهر حالهم واطلع العلماء على ضلالاتهم صدعوا بالحق وحذَّروا منهم.

فما بال السلفي الذي مرَّ بمثل هذه التجربة الشديدة يومئذ أن يتوقف اليوم في تجريح مَنْ ذكرهم العلماء بالأدلة والبراهين الموثَّقة من كتبهم وأشرطتهم وأخبار الثقات؛ لا من أجل شيء إلا لأنَّ الشيخ العباد لا يقبل الكلام فيهم، وينهى عن الخوض في مثل هذه الأمور؟!.

وقد قال الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى في تمام جوابه على رسالة [رفقاً أهل السنة بأهل السنة]: ((وخذ مثالاً آخر من الأمثلة المعاصرة: فنحن وغيرنا نرد على سفر وسلمان وغيره من أساطين فقه الواقع وننقد أقوالهم ونكشف عوارها ونبين انحرافها بالدليل، وسماحة الوالد الإمام الأثري العلامة الفقيه المجتهد الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله وسماحة الإمام العلامة الفقيه المحقق المدقق المجتهد الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله وغيره من





مشائخنا هيئة كبار العلماء لم يتكلموا بشيء، بعد نحو أربع سنوات أو خمس سنوات أو ما يقارب هذا صدر قرار من هيئة كبار العلماء بإدانة القوم، قرار خول لولي الأمر إيقافهم، لأنهم وقفوا على أخطائهم وتجاوزاتهم.

ومثال آخر خذه أيضاً: الإمام محدث العصر الشيخ الألباني رحمه الله كان يثني على سفر سلمان وغيرهما ويزكيهم هما وغيرهما، لكن بعد حوالي ست سنوات أو سبع تبين له ما كان خافياً عليه من قبل، فقال قبل موته بسنه: يظهر إننا تعجلنا، وأنَّ أهل المدينة هم أحرى بالقول، فهمت بارك الله فيك، انشر هذه المكالمة على شباب الإمارات، وبلغهم مني السلام، مَنْ قَبِل كان ومَنْ لم يقبل ماذا نصنع به؟!)).

قلتُ: والعجيب أنَّ الحلبي وأتباعه لما حذَّرت اللجنة الدائمة من كتابَيه بعد مطالعة وتفصيل وأدلة!، لم يقبلوا بقرار اللجنة الدائمة مع أنهم علماء أكابر أحال عليهم الشيخ العباد في رسالته **[رفقاً أهل السنة بأهل السنة]** كمرجعية في أي نزاع يحصل بين المشايخ، فقال: ((عند سؤال طلبة العلم عن حال أشخاص من المشتغلين بالعلم، ينبغي رجوعهم إلى رئاسة الإفتاء بالرياض للسؤال عنهم، وهل يُرجع إليهم في الفتوى وأخذ العلم عنهم أو لا؟. ومَن كان عنده علم بأحوال أشخاص معيَّنين يُمكنه أن يكتب إلى رئاسة الإفتاء ببيان ما يعلمه عنهم للنظر في ذلك، وليكون صدور التجريح والتحذير إذا صدر يكون من جهة يُعتمد عليها في الفتوى، وفي بيان مَن يؤخذ عنه العلم ويُرجع إليه في الفتوى،




ولا شكَّ أنَّ الجهة التي يُرجع إليها للإفتاء في المسائل هي التي ينبغي الرجوع إليها في معرفة مَن يُستفتى ويُؤخذ عنه العلم، وألاَّ يجعل أحدٌ نفسه مرجعاً في مثل هذه المهمَّات؛ فإنَّ من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)).

وقال: ((إذا كان الخطأ الذي رد عليه فيه غير واضح، بل هو من الأمور التي يحتمل أن يكون الرادُّ فيها مصيباً أو مخطئاً، فينبغي الرجوع إلى رئاسة الإفتاء للفصل في ذلك، وأمَّا إذا كان الخطأ واضحاً، فعلى المردود عليه أن يرجع عنه؛ فإنَّ الرجوعَ إلى الحقِّ خيرٌ من التمادي في الباطل)).

أقول: ولم يجعل الحلبي قرار اللجنة تأييداً لمحمد أبو رحيم الذي يخاصمه في مسائل الإيمان!، فكيف يجعل اليوم رسالة الشيخ العباد تأييداً له ورداً على مخالفيه، مع أنَّ الشيخ العباد لم يطالع الردود، ولم يذكر التفاصيل، ولا الأدلة في إثبات سلفية مَنْ لا يقبل تجريحهم، بعد أن جرحهم العلماء الآخرين؟!

الوقفة الرابعة:

أنَّ التستر بعالم من فضلاء الأمة دون الأخذ بالدليل والبراهين هو من طريقة المبطلين الزائغين؛ **قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى وهو يبين طريقة أهل التأويل في تزيين باطلهم [الصواعق المرسلة ٢/ ٤٤١-٤٤٣]**: ((**السبب الثالث**: أن يعزو المتأول تأويله وبدعته إلى جليل القدر نبيل الذكر من العقلاء أو من آل البيت النبوي أو مَنْ حصل له في الأمة ثناء جميل ولسان صدق ليحليه

بذلك في قلوب الأغمار والجهال!، فإنَّ من شأن الناس تعظيم كلام مَنْ يعظم قدره في نفوسهم، وأن يتلقوه بالقبول والميل إليه، وكلما كان ذلك القائل أعظم في نفوسهم كان قبولهم لكلامه أتم، حتى إنهم ليقدمونه على كلام الله ورسوله، ويقولون هو أعلم بالله ورسوله منا.

وبهذه الطريق توصل الرافضة والباطنية والإسماعيلية والنصيرية إلى تنفيق باطلهم وتأويلاتهم حتى أضافوها إلى أهل بيت رسول الله لما علموا أنَّ المسلمين متفقون على محبتهم وتعظيمهم وموالاتهم وإجلالهم، فانتموا إليهم وأظهروا من محبتهم وموالاتهم واللهج بذكرهم وذكر مناقبهم ما خيل إلى السامع أنهم أولياؤهم وأولى الناس بهم، ثم نفقوا باطلهم وإفكهم بنسبته إليهم.

فلا إله إلا الله كم من زندقة وإلحاد وبدعة وضلالة قد نفقت في الوجود بنسبتها إليهم وهم براء منها براءة الأنبياء من التجهم والتعطيل وبراءة المسيح من عبادة الصليب والتثليث وبراءة رسول الله من البدع والضلالات؟!.

وإذا تأملت هذا السبب رأيته هو الغالب على أكثر النفوس!!، وليس معهم سوى إحسان الظن بالقائل بلا برهان من الله ولا حجة قادتهم إلى ذلك!!، وهذا ميراث بالتعصيب من الذين عارضوا دين الرسل بما كان عليه الآباء والأسلاف، فإنهم لحسن ظنهم بهم وتعظيمهم لهم آثروا ما كانوا عليه على ما جاءتهم به الرسل، وكانوا أعظم في صدورهم من أن يخالفوهم، ويشهدوا عليهم




بالكفر والضلال، وإنهم كانوا على الباطل، وهذا شأن كل مقلِّد لمن يعظمه فيما خالف فيه الحق إلى يوم القيامة)).

وقال العلامة الشوكاني رحمه الله تعالى في [أدب الطلب ومنتهى الأدب ص٦٤]: ((وقد جرت قاعدة أهل البدع في سابق الدهر ولاحقه: بأنهم يفرحون بصدور الكلمة الواحدة عن عالم من العلماء، ويبالغون في إشهارها وإذاعتها فيما بينهم!، ويجعلونها حجة لبدعتهم!، ويضربون بها وجه من أنكر عليهم!؛ كما تجده في كتب الروافض من الروايات لكلمات وقعت من علماء الإسلام فيما يتعلق بما شجر بين الصحابة، وفي المناقب والمثالب، فإنهم يطيرون عند ذلك فرحاً ويجعلونه من أعظم الذخائر والغنائم)).

الوقفة الخامسة:

أنَّ من المعلوم عند الجميع أنَّ كلام أهل العلم يحتج له لا يحتج به؛ **قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في [المجموع: ٢٦/ ٢٠٢-٢٠٣]**: ((وليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة: النص، والإجماع، ودليل مستنبط من ذلك تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية؛ لا بأقوال بعض العلماء!؛ فإنَّ أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية لا يحتج بها على الأدلة الشرعية. ومَنْ تربى على مذهب قد تعوَّده واعتقد ما فيه وهو لا يحسن الأدلة الشرعية وتنازع العلماء لا يفرق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الأمة بالقبول بحيث يجب الإيمان به،

وبين ما قاله بعض العلماء ويتعسَّر أو يتعذَّر إقامة الحجة عليه!، ومَنْ كان لا يفرق بين هذا وهذا لم يحسن أن يتكلم في العلم بكلام العلماء، وإنما هو من المقلدة الناقلين لأقوال غيرهم!)).

وقال رحمه الله تعالى في [الفتاوى الكبرى: ٦/ ٩٢]: ((إنَّ الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة وهو من الإسلام وأهله بمكانة عليا، قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور لا يجوز أن يتبع فيها!، مع بقاء مكانته ومنزلته في قلوب المؤمنين.

واعتبر ذلك بمناظرة الإمام عبدالله بن المبارك قال: "كنا بالكوفة فناظروني في ذلك يعني "النبيذ المختلف فيه" فقلتُ لهم: تعالوا فليحتج المحتج منكم عمَّنْ يشاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالرخصة، فإنْ لم يتبين الرد عليه عن ذلك الرجل بشدة صحت عنه، فاحتجوا، فما جاؤوا عن أحد برخصة إلا جئناهم بشدة، فلما لم يبق في يد أحد منهم إلا عبدالله بن مسعود وليس احتجاجهم عنه في شدة النبيذ بشيء يصح عنه، إنما يصح عنه أنه لم ينبذ له في الجَرِّ إلا حَذِرًا.

قال ابن المبارك: فقلتُ للمحتج عنه في الرخصة؛ يا أحمق!! عُدْ إنَّ ابن مسعود لو كان ها هنا جالسًا، فقال: هو لك حلال، وما وصفنا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في الشدة، كان ينبغي لك أن تحذر أو تجر أو تخشى؟




فقال قائلهم: يا أبا عبدالرحمن؛ فالنخعي والشعبي وسمى عدة معهما كانوا يشربون الحرام؟!!

فقلت لهم: عدوا عند الاحتجاج تسمية الرجال!!!؛ فرُبَّ رجل في الإسلام مناقبه كذا وكذا وعسى أن يكون منه زلة أفلأحد أن يحتج بها؟!

فإنْ أبيتم، فما قولكم في عطاء وطاووس وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وعكرمة؟

قالوا: كانوا خيارًا.

قلتُ: فما قولكم في الدرهم بالدرهمين يدًا بيد؟

فقالوا: حرام.

فقال ابن المبارك: إنَّ هؤلاء رأوه حلالاً؛ فماتوا وهم يأكلون الحرام؟!!

فبقوا وانقطعت حجتهم!.

قال ابن المبارك: ولقد أخبرني المعتمر بن سليمان قال: رآني أبي وأنا أنشد الشعر، فقال لي: يا بني، لا تنشد الشعر، فقلت له: يا أبت كان الحسن ينشد وكان ابن سيرين ينشد!!، فقال لي: أي بني، إنْ أخذت بِشرِّ ما في الحسن وبشر ما في ابن سيرين اجتمع فيك الشر كله!!".

وهذا الذي ذكره ابن المبارك متفق عليه بين العلماء، فإنه ما من أحد من أعيان الأمة من السابقين الأولين ومن بعدهم إلا لهم أقوال وأفعال خفي عليهم فيها السنة!، وهذا باب واسع لا يحصى، مع أنَّ ذلك لا يغض من أقدارهم، ولا



يسوغ إتباعهم فيها!، كما قال سبحانه: "فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول"، قال ابن مجاهد والحكم بن عتيبة ومالك وغيرهم: "ليس أحد من خلق الله إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي صلى الله عليه وسلم"، وقال سليمان التيمي: "إنْ أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله"، قال ابن عبد البر: هذا إجماع لا أعلم فيه خلافًا، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في هذا المعنى ما ينبغي تأمله...)) [وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى جملة من الآثار] ثم قال:

((وهذه آثار مشهورة رواها ابن عبد البر وغيره، فإذا كنا قد حُذِّرنا من "زلة العالم"!، وقيل لنا: إنها أخوف ما يخاف علينا، وأمرنا مع ذلك ألَّا يرجع عنه!، فالواجب على مَنْ شرح الله صدره للإسلام إذا بلغته مقالة ضعيفة عن بعض الأئمة أن لا يحكيها لمن يتقلد بها!، بل يسكت عن ذكرها إلى أن يتيقن صحتها!، وإلا توقف في قبولها!، فما أكثر ما يحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له!، وكثير من المسائل يخرجها بعض الأتباع على قاعدة متبوعة مع أنَّ ذلك الإمام لو رأى أنها تفضي إلى ذلك لما التزمها!!، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب، ومَنْ علم فقه الأئمة وورعهم علم أنهم لو رأوا هذه الحيل وما أفضت إليه من التلاعب بالدين لقطعوا بتحريم ما لم يقطعوا به أولاً)).

وقال رحمه الله تعالى [المجموع ١٠/ ٣٨٣-٣٨٥]: ((فجماع هذا: أنَّ هذه الأمور تعطى حقها من الكتاب والسنة، فما جاء به الكتاب والسنة من الخبر




والأمر والنهي وجب اتباعه، ولم يلتفت إلى مَنْ خالفه كائناً من كان، ولم يجز اتباع أحد في خلاف ذلك كائناً من كان؛ كما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع الأمة من اتباع الرسول وطاعته. وأنَّ الرجل الذي صدر عنه ذلك يعطى عذره حيث عذرته الشريعة؛ بأن يكون مسلوب العقل، أو ساقط التمييز، أو مجتهداً مخطئاً اجتهاداً قولياً أو عملياً، أو مغلوباً على ذلك الفعل أو الترك بحيث لا يمكنه رد ما صدر عنه من الفعل المنكر بلا ذنب فعله، ولا يمكنه أداء ذلك الواجب بلا ذنب فعله، ويكون هذا الباب نوعه محفوظاً، بحيث لا يتبع ما خالف الكتاب والسنة، ولا يجعل ذلك شرعة ولا منهاجاً!!. بل لا سبيل إلى الله ولا شرعه إلا ما جاء به محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأما الأشخاص الذين خالفوا بعض ذلك على الوجوه المتقدمة: فيعذرون ولا يذمون ولا يعاقبون. فإنَّ كل أحد من الناس قد يؤخذ من قوله وأفعاله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم. وما من الأئمة إلا مَنْ له أقوال وأفعال لا يتبع عليها مع أنه لا يذم عليها.

وأما الأقوال والأفعال التي لم يعلم قطعاً مخالفتها للكتاب والسنة بل هي من موارد الاجتهاد التي تنازع فيها أهل العلم والإيمان؛ فهذه الأمور قد تكون قطعية عند بعض من بيَّن الله له الحق فيها لكنه لا يمكنه أن يلزم الناس بما بان له ولم يبن لهم؛ فيلتحق من وجه بالقسم الأول، ومن وجه بالقسم الثاني.





وقد تكون اجتهادية عنده أيضاً، فهذه تسلم لكل مجتهد ومن قلده طريقهم تسليماً نوعياً، بحيث لا ينكر ذلك عليهم كما سلم في القسم الأول تسليماً شخصياً.

وأما الذي لا يسلم إليه حاله: فمثل أن يعرف منه أنه عاقل يتوله ليسقط عنه اللوم؛ ككثير من المتنسبة إلى الشيخ أحمد بن الرفاعي و اليونسية فيما يأتونه من المحرمات ويتركونه من الواجبات، أو يعرف منه أنه يتواجد ويتساكر في وجده ليظن به خيراً ويرفع عنه الملام فيما يقع من الأمور المنكرة، أو يعرف منه أنَّ الحق قد تَبين له وأنه متبع لهواه، أو يعرف منه تجويز الانحراف عن موجب الشريعة المحمدية، وأنه قد يتفوه بها يخالفها، وأنَّ من الرجال من قد يستغني عن الرسول، أو له أن يخالفه، أو أن يجري مع القدر المحض المخالف للدين كما يحكي بعض الكذابين الضالين: أنَّ أهل الصُّفة قاتلوا النبي صلى الله عليه وسلم مع الكفار لما انهزم أصحابه، وقالوا: نحن مع الله، من غلب كنا معه، وأنه صبيحة الإسراء سمع منه ما جرى بينه وبين ربه من المناجاة، وأنه تواجد في السماء حتى وقع الرداء عنه، وأنَّ السر الذي أوصى إليه أودعه في أرض نبت فيها اليراع فصار في الشبابة بمعنى ذلك السر، أو يسوغ لأحد بعد محمد الخروج عن شريعته كما ساغ للخضر الخروج عن أمر موسى فإنه لم يكن مبعوثاً إليه كما بعث محمد إلى الناس كافة.




فهؤلاء ونحوهم ممن يخالف الشريعة ويبين له الحق فيعرض عنه يجب الإنكار عليهم بحسب ما جاءت به الشريعة من اليد واللسان والقلب. وكذلك أيضاً ينكر على من اتبع الأولين المعذورين في أقوالهم وأفعالهم المخالفة للشرع؛ فإنَّ العذر الذي قام بهم منتف في حقه فلا وجه لمتابعته فيه.

ومن اشتبه أمره من أي القسمين هو؟ توقف فيه، فإنَّ الإمام إن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة، لكن لا يتوقف في رد ما خالف الكتاب والسنة، فإنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد". فلا يسوغ الخروج عن موجب العموم والإطلاق في الكتاب والسنة بالشبهات، ولا يسوغ الذم والعقوبة بالشبهات، ولا يسوغ جعل الشيء حقاً أو باطلاً أو صواباً أو خطأً بالشبهات)).

أقول: فالعالم المجتهد الذي يتحرى الحق من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم وله آثار جليلة في الإسلام وله مكانة عظيمة عند أهل الإسلام؛ إذا خالف في أشياء يُعذر ولا يُذم، بل هو مأجور، يُرد عليه خطئه وتحفظ كرامته ومكانته، أما مَنْ بان له الحق وأعرض عنه واتبع هواه فهذا لا عذر له ولو زعم أنه متبع لذلك المجتهد!!.





الوقفة السادسة:

الواجب عند الخلاف: التعويل على ما يؤيده الدليل لا الأخذ بما تشتهي النفوس وتميل إليه، وكون العلماء اختلفوا لا يلزم منه أنَّ نجعل خلافهم حجة في رد الحجج والبراهين.

قال الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله تعالى في مقاله [دعاة التغريب ومصطلحهم "التعددية" و"الأحادية" لانتقاء ما يوافق أهواءهم]: ((وأعود إلى الكلام مع المؤيدين لما سموه بـ "التعددية" المنكرين لما سموه بـ"الأحادية" الذين لا يعتبرون المعروف إلا ما أُجمع على أنه معروف!!، ولا المنكر إلا ما أُجمع على أنه منكر!!، مع أنَّ تتبع رخص العلماء وانتقاء ما يوافق الأهواء والشهوات منها مما أُجمع على أنه منكر!!!، فقد روى ابن عبد البر في [جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩١)] عن سليمان التيمي أنه قال: "إذا أخذتَ برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله"، ثم قال ابن عبد البر: "هذا إجماع لا أعلم فيه خلافًا".

ومن أمثلة انتقائهم ما تشتهيه نفوسهم قول بعضهم: إنَّ كشف وجه المرأة جائز!، وإنَّ حضور صلاة الجماعة في المساجد ليس بلازم!، وإنَّ في إغلاق الحوانيت لأداء صلاة الجماعة شلاً للحركة الاقتصادية!؛ وذلك تقديم لتجارة الدنيا على تجارة الآخرة، فينتقون ما يريدون بدعوى أنَّ في ذلك خلافاً!!.

والواجب عند الخلاف: التعويل على ما يؤيده الدليل لا الأخذ بما تشتهي النفوس وتميل إليه!، وقد قال الشافعي كما في [كتاب الروح (ص ٣٩٥) وإعلام




الموقعين (٢/ ٢٦٣) لابن القيم]: "أجمع الناس على أنَّ من استبانت له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد"، وقال ابن خزيمة رحمه الله كما في [الفتح (٣/ ٩٥)]: "ويحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه بها"، ومما جاء عن العلماء في التحذير من تتبع الرخص وذم انتقاء ما تشتهيه النفوس من الأقوال ما رواه البيهقي في [سننه الكبرى: ١٠/ ٢١١] بإسناد حسن عن الأوزاعي رحمه الله قال: "من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام"، وروى أيضًا بإسناد صحيح عن إسماعيل القاضي أنه قال: "دخلت على المعتضد فدفع إليَّ كتابًا نظرتُ فيه، وكان قد جُمع له الرخص من زلل العلماء وما احتج به كلٌّ منهم لنفسه، فقلتُ له: يا أمير المؤمنين؛ مصنف هذا الكتاب زنديق!!، فقال: لم تصح هذه الأحاديث؟! قلتُ: الأحاديث على ما رُويتْ، ولكن من أباح المسكر لم يبح المتعة، ومن أباح المتعة لم يبح الغناء والمسكر، وما من عالم إلا وله زلّة، ومن جمع زلل العلماء ثم أخذ بها ذهب دينه، فأمر المعتضد فأُحرق ذلك الكتاب"، وقال الخطابي رحمه الله في [شرحه صحيح البخاري: ٣/ ٢٠٩١]: "وقال قائل: إنَّ الناس لما اختلفوا في الأشربة وأجمعوا على تحريم خمر العنب واختلفوا فيما سواه، لزمنا ما أجمعوا على تحريمه وأبحنا ما سواه، وهذا خطأ فاحش، وقد أمر الله المتنازعين أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، فكل مختلف فيه من الأشربة مردود إلى تحريم الله وتحريم رسوله الخمر، وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: (كل شراب أسكر



فهو حرام)، فأشار إلى الجنس بالاسم العام والنعت الخاص الذي هو علّة الحكم، فكان ذلك حجة على المختلفين" إلى أن قال: "وليس الاختلاف حجة!، وبيان السّنّة حجة على المختلفين من الأولين والآخرين"، يشير الخطابي بكلامه هذا إلى قول بعض فقهاء الكوفة: إنَّ الخمر من العنب يحرم كثيره وقليله، وإنَّ ما كان من غير العنب يحرم منه الكثير المسكر ولا يحرم منه القليل الذي لا يسكر، وهو تفريق باطل يرده عموم قوله صلى الله عليه وسلم: (ما أسكر كثيره فقليله حرام) [رواه أبو داود: (٣٦٨١)] وغيره بإسناد حسن، وقال ابن الصلاح رحمه الله في [فتاويه: ص٣٠٠]: "مع أنه ليس كل خلاف يُستروح إليه ويعتمد عليه!!، ومن تتبع ما اختلف فيه العلماء وأخذ بالرخص من أقاويلهم تزندق أو كاد!"، وعزاه إليه ابن القيم في [إغاثة اللهفان: ١/ ٢٢٨]، وقد قال الشاعر:

(وليس كل خلاف جاء معتبراً   إلا خلاف له حظ من النظر)

وقال الذهبي رحمه الله في [السير: ٨/ ٨١]: "ومن يتبع رخص المذاهب وزلّات المجتهدين فقد رقّ دينه"، وقال ابن القيم رحمه الله في كتابه [إعلام الموقعين: ٤/ ٢١١]: "وبالجملة فلا يجوز العمل والإفتاء في دين الله بالتشهي والتخير وموافقة الغرض"، وقال أيضًا [٣/ ٣٠٠]: "وقولهم: إنَّ مسائل الخلاف لا إنكار فيها؛ ليس بصحيح؛ فإنَّ الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفتوى أو العمل، أما الأول فإذا كان القول يخالف سنّة أو إجماعًا شائعًا وجب إنكاره اتفاقًا، وإن لم يكن كذلك فإنَّ بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله،

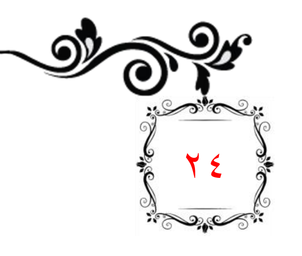



وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار، وكيف يقول فقيه: لا إنكار في المسائل المختلف فيها!!!، والفقهاء من سائر الطوائف قد صرّحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتابًا أو سنّة وإن كان قد وافق فيه بعضَ العلماء؟!، وأما إذا لم يكن في المسألة سنّة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم تنكر على مَنْ عمل بها مجتهدًا أو مقلدًا"، وقال الشاطبي رحمه الله في [الموافقات: ٢/ ٣٨٦]: "فإذا صار المكلَّف في كل مسألة عنَّت له يتبع رخص المذاهب وكلَّ قول وافق فيها هواه، فقد خلع ربقة التقوى، وتمادى في متابعة الهوى، ونقض ما أبرمه الشارع، وأخَّر ما قدَّمه"، وقال أيضًا [٤/ ١٤١]: "وقد زاد هذا الأمر على قدر الكفاية حتى صار الخلاف في المسائل معدودًا في حجج الإباحة!!، ووقع فيما تقدم وتأخر من الزمان الاعتماد في جواز الفعل على كونه مختلفًا فيه بين أهل العلم!!!، لا بمعنى مراعاة الخلاف فإنَّ له نظراً آخر، بل في غير ذلك، فربما وقع الإفتاء في المسألة بالمنع، فيقال: لِمَ تمنع والمسألة مختلف فيها؟! فيجعل الخلاف حجة في الجواز لمجرد كونها مختلفًا فيها!!، لا لدليل يدل على صحة مذهب الجواز، ولا لتقليد من هو أولى بالتقليد من القائل بالمنع، وهو عين الخطأ على الشريعة؛ حيث جعل ما ليس بمعتمدٍ معتمدًا وما ليس بحجة حجة"، إلى أن قال: "والقائل بهذا راجع إلى أن يتبع ما يشتهيه، ويجعل القول الموافق حجة له ويدرأ بها عن نفسه، فهو قد أخذ القول وسيلة إلى اتباع هواه، لا وسيلة إلى تقواه، وذلك أبعد له من أن يكون

ممتثلًا لأمر الشارع وأقرب إلى أن يكون ممن اتخذ إلهه هواه، ومن هذا أيضًا جعل بعض الناس الاختلاف رحمة للتوسع في الأقوال وعدم التحجير على رأي واحد!!... ويقول: إنَّ الاختلاف رحمة، وربما صرح صاحب هذا القول بالتشنيع على مَنْ لازم القول المشهور أو الموافق للدليل أو الراجح عند أهل النظر والذي عليه أكثر المسلمين، ويقول له: لقد حجَّرت واسعاً وملت بالناس إلى الحرج وما في الدين من حرج وما أشبه ذلك، وهذا القول خطأ كله وجهل بما وضعت له الشريعة، والتوفيق بيد الله"، وهذه النقول عن العلماء توضح فساد ما عليه التغريبيون المتبعون للشهوات، ومن كان على شاكلتهم!!!، ولاسيما كلام الشاطبي الذي كأنه يتحدث عن هؤلاء التغريبيين لانطباق كلامه عليهم بوضوح وجلاء، وهي نقول توضح أنَّ الحق في واد وأنَّ هؤلاء المتكلفين في واد آخر)) انتهى كلام الشيخ العباد بحروفه.

قلتُ: فأين منهج الحلبي والمأربي وأتباعهم من منهج الشيخ العبَّاد حفظه الله تعالى؟!.

فالواجب الانقياد للحجج وقبول البراهين، ولا يتعصب لقول دون آخر، ولا لقائل دون آخر بغير حجة ودليل، **قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بعد أن ذكر بعض المسائل الفقهية الاجتهادية [الفتاوى الكبرى: ١/ ١٦٤]**: ((وقد قال بكلِّ قول طائفةٌ من أهل العلم المشهورين؛ فمن صار إلى قولٍ مقلِّدٍ لقائله لم يكن له أن ينكر على مَنْ صار إلى القول الآخر مقلد لقائله. لكن إنْ كان مع أحدهما

حجة شرعية وجب الانقياد للحجج الشرعية إذا ظهرت!، ولا يجوز لأحد أن يرجِّح قولاً على قول بغير دليل!، ولا يتعصب لقول على قول ولا لقائل على قائل بغير حجة!؛ بل مَنْ كان مقلداً لزم حل التقليد فلم يرجح ولم يزيف ولم يصوِّب ولم يخطِّئ!، ومن كان عنده من العلم والبيان ما يقوله سمع ذلك منه؛ فقبل ما تبين أنه حق، ورد ما تبين أنه باطل، ووقف ما لم يتبين فيه أحد الأمرين، والله تعالى قد فاوت بين الناس في قوى الأذهان كما فاوت بينهم في قوى الأبدان)).

الوقفة السابعة:

أنَّ الشيخ العباد حفظه الله تعالى قد أشار أنه لا يقصد بـ (أهل السنة) الذين يُطالِب بالرفق بهم: الإخوان المسلمين أو القطبيين أو السروريين أو دعاة فقه الواقع الحركي أو الذين يطعنون بالحكام ويزهدون بالعلماء.

فقد سُئل في الحرم يوم الثلاثاء الموافق ٨/ ٥/ ١٤٢٤هـ عن مراده بأهل السنة في رسالته [رفقاً أهل السنة بأهل السنة]، فكان جوابه: ((الكتاب الذي كتبته أخيراً وهو "رفقاً أهل السنَّة بأهل السنَّة" لا علاقة للذين ذكرتهم في (مدارك النظر) بهذا الكتاب، لا يعني الإخوان المسلمين!، ولا يعني المفتونين بسيّد قطب وغيره من الحركيين!، ولا يعني أيضاً المفتونين بفقه الواقع والنيل من الحكام وكذلك التزهيد في العلماء!، لا يعني هؤلاء لا من

قريب ولا من بعيد، وإنما يعني أهل السنَّة فقط، لا يعني هذه الطوائف، وهذه الفرق المنحرفة عن منهج أهل السنَّة والجماعة وعن طريقة أهل السنَّة والجـماعة)).

أقول: فكيف لِمَنْ يدخل الإخوان والتبليغ في مصطلح "أهل السنة والجماعة"، مثل المأربي وعدنان العرور والطيباوي، وكذلك الحلبي الذي أثنى على مقالات الأخير ونصح بها؛ أن يحتج بكلام الشيخ العباد؟!

وكيف لِمَنْ يدافع عن سيد قطب ويعظِّمه أن يحتج بكلام الشيخ العباد؟!

وكيف لِمَنْ يدخل الحوالي وسلمان العودة وعبدالرحمن عبد الخالق وغيرهم من الحركيين في أهل السنة؛ بل من علماء أهل السنة، أن يحتج بكلام الشيخ العباد؟!

كيف لِمَنْ يعظِّم الحويني والمغراوي ومحمد حسان -جليس التكفيريين الغلاة- الذين ينالون من حكَّام المسلمين ويهيجون الناس في خطاباتهم، أن يحتج بكلام الشيخ العباد؟!

كيف لِمَنْ يطعن بالعلماء الراسخين الذين شهد لهم الشيخ العباد بالعلم، وينفِّر الناس عنهم بالأباطيل والتلبيس والتمويه؛ أن يحتج بكلام الشيخ العباد في رسالته؟!

أقول: ليس لهؤلاء حجة في كلام الشيخ العباد؛ لأنَّ الشيخ العباد لم يقصدهم في رسالته!، فلا يلبسوا الأمر على الناس.





الوقفة الثامنة:

الشيخ العباد حفظه الله تعالى إنها قصد برسالته **[رفقاً أهل السنة بأهل السنة]** نصيحة لأطراف النزاع ومَنْ وافقهم أن يتركوا التجريح والتحذير في بعضهم البعض، وأن لا يشغلوا الشباب والمجالس بفلان وفلان، وامتحان الناس بهم، ومتابعة الردود فيما بينهم، وأن ينشغلوا بطلب العلم وتعليمه ونشره، وأن يوجِّهوا ردودهم إلى أهل البدع المعروفين بعدائهم الصريح للسلفية.

وهذه نصيحة من الشيخ العباد حفظه الله تعالى من وجهة نظره لما يراه من واقع مؤلم في حال المنتسبين للدعوة السلفية، وليست رسالة الشيخ العباد إدانة لمنهج الشيخ ربيع حفظه الله تعالى على الخصوص كما يصوِّره البعض!، كما إنها ليست إقراراً وموافقة للطرف الآخر!.

لكن أهل الأهواء يحاولون أن يستغلوا كلَّ كلمة لأهل العلم بالتأويل والخلط والتلبيس في نصرة منهجهم الباطل ولرد الحق وصدِّ الناس عنه.

ولنا أن نسأل الطرف الآخر -وهم أهل التهوين والتمييع- الذين يزعمون أنَّ كلمة الشيخ العباد جاءت لتؤكِّد إنكاره لما عليه الشيخ ربيع وإخوانه وطلابه من غلو في التجريح والتبديع:

١- هل يوجد في كلامكم ومقالاتكم ومنتدياتكم وكتابكم تحذير وتجريح أم لا يوجد؟!

أقول: لا يخفى على ذي عينين ما يجري في "منتديات كل السلفيين" من تحذير وتجريح بأفحش العبارات وأسوأ الكتابات لمنهج الشيخ ربيع وإخوانه وطلابه السلفيين!.

ولهذا لما سُئل الشيخ ربيع حفظه الله تعالى عن رسالة **[رفقاً أهل السنة بأهل السنة]**؛ كان من ضمن جوابه أن قال: ((ثم الكتاب في جملته النصيحة، والمآخذ التي فيه عليهم هم، هم الذين طعنوا في العلماء، وجرحوا بالكذب والفجور)). [تسجيل لقاء مع الشيخ بتاريخ١١/ ٥/ ١٤٢٤)).

٢- هل يوجد عندهم في منتدياتهم انشغال بكثرة الردود على المشايخ السلفيين، ومتابعة ردود الذين يردون عليهم، وغلظة وشدة في الردود، أم لا يوجد؟

أقول: لا يحتاج أن نبرهن على ذلك، فنظرة سريعة إلى منتدياتهم تلاحظ فيها ذلك بوضوح.

٣- هل سهام كتاب "منتديات كل السلفيين" موجهة لأهل البدع المظهرين لعدائهم للدعوة السلفية أم موجهة للسلفيين؟!

أقول: بل نجد فيها مَنْ يدخل الإخوان المسلمين والتبليغ في مفهوم أهل السنة، وفيها مَنْ يدافع عن القطبيين والحزبيين والمتأثرين بهؤلاء، وأما التجريح

والتحذير فغالبه في الشيخ ربيع ومَنْ معه من السلفيين!!، ولا يُنكر هذا الأمر إلا جاهل أو مكابر.

قد يقول قائل حتماً: ومنتدياتكم ومواقعكم؛ أليس فيها تحذير وتجريح لنا ولمشايخنا؟!

فنقول: ونحن لا ننكر هذا، لكن وجه الإنكار أنكم جعلتم رسالة الشيخ العباد حفظه الله تعالى موجهة لنا فحسب!، وأنَّ تحذيره من فتنة التحذير والتجريح أراد به الشيخ ربيعاً حفظه الله تعالى وإخوانه وطلابه ومَنْ معه من السلفيين!!، وهذا هو محل التلبيس والتمويه الذي تستعملونه لخداع السذَّج من السلفيين والتلاعب على عقولهم.

بينما الشيخ العباد حفظه الله تعالى يقول: ((على كلِّ طالب علم ناصح لنفسه أن يُعرِضَ عن متابعة ما يُنشر في شبكة المعلومات الانترنت، عمَّا يقوله هؤلاء في هؤلاء!، و هؤلاء في هؤلاء!)).

فلا تحمَّلوا رسالته أكثر مما تحمله من معاني النصيحة في ترك الردود ومجانبة التحذير والتجريح، ووجوب الانشغال بالعلم ونشره، وهذا واقع من هؤلاء، وواقع من هؤلاء.

الوقفة التاسعة:

الشيخ العباد حفظه الله تعالى أراد برسالته -في غالبها- الإنكار على الحدادية الغلاة؛ وهم أتباع فالح الحربي، وهم الطرف الثاني الحقيقي المقابل لأهل التهوين والتمييع.

قال الشيخ العباد حفظه الله تعالى: ((وقريبٌ من بدعة امتحان الناس بالأشخاص؛ ما حصل في هذا الزمان من افتتان فئة قليلة من أهل السنة بتجريح بعض إخوانهم من أهل السنة وتبديعهم، وما ترتَّب على ذلك من هجر وتقاطع بينهم وقطع لطريق الإفادة منهم، وذلك التجريح والتبديع منه ما يكون مبنياً على ظنٍّ ما ليس ببدعة بدعة، ومن ذلك أيضاً حصول التحذير من حضور دروس شخص؛ لأنَّه لا يتكلَّم في فلان الفلاني أو الجماعة الفلانية، وقد تولَّى كبر ذلك شخص من تلاميذي بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية، تخرَّج منها عام (١٣٩٥ ـ ١٣٩٦هـ)، وكان ترتيبه الرابع بعد المائة من دفعته البالغ عددهم (١١٩) خرِّيجاً!، وهو غير معروف بالاشتغال بالعلم، ولا أعرف له دروساً علمية مسجلة، ولا مؤلَفاً في العلم صغيراً ولا كبيراً، وجلّ بضاعته التجريح والتبديع والتحذير من كثيرين من أهل السنَّة، لا يبلغ هذا الجارحُ كعبَ بعض مَنْ جرحهم لكثرة نفعهم في دروسهم ومحاضراتهم ومؤلفاتهم، ولا ينتهي العجب إذا سمع عاقل شريطاً له يحوي تسجيلاً لمكالمة هاتفية طويلة بين المدينة والجزائر، أكل فيها المسئول لحومَ كثير من أهل السنة، وأضاع فيها السائل مالَه

بغير حقٍّ، وقد زاد عدد المسئول عنهم في هذا الشريط على ثلاثين شخصاً، فيهم الوزير والكبير والصغير!!، وفيهم فئة قليلة غير مأسوف عليهم!، وقد نجا مِن هذا الشريط مَنْ لم يُسأل عنه فيه، وبعض الذين نجوا منه لم ينجوا من أشرطة أخرى له، حوتها شبكة المعلومات الإنترنت)). [كتب ورسائل عبدالمحسن بن حمد العباد البدر/ طبعة دار التوحيد للنشر/ المجلد السادس من ص ٣٢٠ إلى ص٣٢٥].

أقول: فهؤلاء هم الطرف الثاني الذين اشتغلوا في فتنة التحذير والتجريح بما لا يستحق وفيمن لا يستحق. ولكنَّ أهل التمييع جعلوا المقصود من كلام الشيخ العباد السلفيين الذين لا يجرحون إلا بقادح مبين بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة فيمَنْ ناصحوه وأقاموا الحجج عليه وصبروا عليه سنين طوال، فلم يزده الصبر إلا غياً وانحرافاً وعناداً، حتى استكثر بمَنْ حوله ممن غرر بهم من الشباب السذَّج، فحينها وجد السلفيين أنفسهم مضطرين للتحذير من هؤلاء المعاندين نصحاً للأمة وكشفاً لأحوال أولئك، مع إنهم يعلمون ما سيعقب هذا التحذير من فرقة وفتنة بالنسبة لبعض الناس ومن تشميت بالنسبة لأعداء السلفية، ولكنَّ هذه الفتنة والفرقة أهون من السكوت على أباطيل وتلبيس أولئك.

قال العلامة الشاطبي رحمه الله تعالى في [الاعتصام ١/ ٤٩٣]: ((فمثل هؤلاء لا بد من ذكرهم والتشريد بهم؛ لأنَّ ما يعود على المسلمين من ضررهم



إذا تركوا أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم والتنفير عنهم؛ إذا كان سبب ترك التعيين: الخوف من التفرق والعدواة!. ولا شك أنَّ التفرق بين المسلمين وبين الداعين للبدعة وحدهم إذا أقيم عليهم، أسهل من التفرق بين المسلمين وبين الداعين ومَنْ شايعهم واتبعهم، وإذا تعارض الضرران يركتب أخفهما وأسهلهما، وبعض الشر أهون من جميعه، كقطع اليد المتآكلة، إتلافها أسهل من إتلاف النفس، وهذا شأن الشرع أبدًا يطرح حكم الأخف وقاية من الأثقل)).

الوقفة العاشرة:

وأما ما يُنكره الشيخ العباد حفظه الله تعالى على الشيخ ربيع حفظه الله تعالى أو ما لا يوافقه عليه؛ فهو أنَّ الشيخ العباد يرى أنَّ الفتنة التي حصلت بسبب الردود ومتابعتها والانشغال بها حصل بسببها تهاجر وتقاطع وتخاصم بين كثير من الشباب السلفي في كثير من البلاد، فكان يرى ترك الردود والرجوع إلى التأليف في نشر السنة والعلم النافع للأمة، وأنَّ هذا خير من الانشغال بالردود.

فقد سُئل الشيخ العباد حفظه الله تعالى السؤال الآتي: هذا السؤال نطرحه لكي يسجَّل وينتشر كما انتشر ضده، فضيلة الشيخ: ظهرت شائعةٌ حامل لوائها بعض أصحاب القلوب المريضة، يزعمون فيها كذباً أنك طعنت في الشيخ ربيع في درس من دروسك، ولا نظن أنهم يقصدون بذلك إلا ضرب العلماء بعضهم





ببعض؛ فما قولكم في هذا؟ وما توجيهكم لهؤلاء؟ فنحن نريد أن يؤخذ الشريط وينتشر تبياناً لباطلهم.

فكان جواب الشيخ العباد:

((الشيخ ربيع يعني من المشتغلين بالعلم في هذا الزمان، وله جهود جيدة وجهود عظيمة يعني في الاشتغال في السنة، وكذلك التأليف له تآليف جيدة وعظيمة ومفيدة.

ولكنه في الآونة الأخيرة انشغل في أمور ما كان ينبغي له أن ينشغل بها، وكان ينبغي أن يشتغل بما كان عليه أولاً من الجدِّ والاجتهاد يعني في الكتابة المفيدة، وفي الآونة الأخيرة حصلت بعض الأمور لا نوافقه عليها، ونسأل الله عز وجل أن يوفقنا وإياه لكل خير، وأن يوفق الجميع لما تحمد عاقبته.

وأنا لا أطعن فيه ولا أحذِّر منه، وأقول: إنه من العلماء المُتمكِّنين، ولو اشتغل بالعلم وجدَّ فيه لأفاد كثيراً، وقبل مدة يعني كانت جهوده أعظم من جهوده في الوقت الحاضر.

فأنا أعتبر الشيخ ربيع من العلماء الذين يُرجع إليهم، وفائدتهم كبيرة، ولكن كلٌ يؤخذ من قوله ويُرد، وليس أحد منا معصوم، ونحن نخالفه في بعض الأمور التي حصلت لا سيما في هذا الزمان، ما حصل من الفتنة التي انتشرت وعمّت، وصار طلاب العلم يتهاجرون، ويتنازعون، ويتخاصمون، بسبب ما جرى بينه وبين غيره.

حيث انقسم الناس إلى قسمين، وعمّت الفتنة وطمّت، وكان عليه وعلى غيره أن يتركوا يعني استمرار هذا الذي حصلت فيه الفتنة، وأن يتركوا الزيادة والاستمرار في ذلك، وأن يشتغل الكل في العلم النافع، دون هذا الذي حصل فيه التفرق وحصل فيه التشتُّت، وأسال الله عز وجل للجميع التوفيق)) [شرح الأربعين النووية ج ١٨].

أقول: فأين أهل التمييع الذين يستترون خلف الشيخ العباد من قوله في الشيخ ربيع: ((وأنا لا أطعن فيه ولا أحذِّر منه))؟!

وأما مسألة كثرة الردود؛ فالشيخ العباد حفظه الله تعالى لا يُنكرها، كما قال في رده على فالح الحربي: ((ليس في الرسالة أن الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله لا يكثر الردود، بل ردوده كثيرة!))، وقد جاء في الرسالة (ص٥١): ((أن يكون الرد برفق ولين ورغبة شديدة في سلامة المخطئ من الخطأ، حيث يكون الخطأ واضحاً جلياً، وينبغي الرجوع إلى ردود الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله للاستفادة منها في الطريقة التي ينبغي أن يكون الردُّ عليها)).

فالشيخ العباد حفظه الله تعالى يُطالب بالرفق واللين والرغبة الشديدة في نصح المخطئ، ولا ينكر كثرة الردود على المنحرفين؛ ولو كثروا.

وهو حفظه الله تعالى القائل في كتابه [الانتصار لأهل السنة والحديث والرد على أباطيل حسن المالكي ص١٣١]: ((إنَّ ما حصل من أهل السنَّة عند




ظهور البدع من مقاومة لها ليس هو مجرد كلام في مقابلة كلام!، وإنما هو من قبيل بيان الحق عند ظهور الباطل، وهذا واجب على أهل السنَّة)).

وقال في [ص١٣٢]: ((وعلى هذا؛ فإنَّ ردود أهل السنَّة على أهل البدع عند ظهور البدع هو من قبيل بيان الحق عند ظهور الباطل، وليس مجرد ردود أفعال كما هو التعبير العصري)).

وسُئل الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في مكالمة هاتفية: ما قولكم على مَنْ ينشر كتاب ورسالة الشيخ عبد المحسن العبـَّاد الأخيرة؟

فكان جوابه الشيخ حفظه الله تعالى: ((طيب؛ هذا بارك الله فيك ما يضرني، والمدح والثناء الذي قاله الشيخ ليش ما يعتبرونه؟!، يعني: العبَّاد قال هذا الكلام، والعلماء يُصوِّبُونَنِي جميعاً، إيش فائدتهم من هذا الكلام؟، والدفاع عن الحق يعني أمر مذموم!!، فين عقولكم؟!، يعني يستخفون عقولكم ويلعبون عليها هكذا. عالم واحد -خالفه عشرات العلماء!- وقال مثل هذا الكلام؛ الحق مع مـَنْ؟!.

ثم الكتاب في جملته نصيحة، والمآخذ التي فيه عليهم هُم، هُم الذين طعنوا في العلماء وجرَّحوا بالكذب والفجور، والسلفيون لو أنهم أهل فِتن لفسَّروا كلامه ونشروه ضد هؤلاء، ولكن هم أهل فتن)).

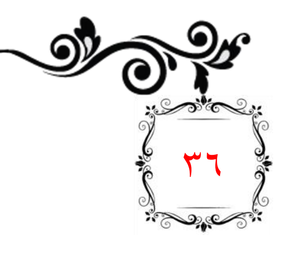
أقول: وما أجمل ما قاله العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى: ((القلم الثاني عشر: القلم الجامع؛ وهو قلم الرد على المبطلين، ورفع سنّة المحقين، وكشف

أباطيل المبطلين على اختلاف أنواعها وأجناسها، وبيان تناقضهم، وتهافتهم، وخروجهم عن الحق، ودخولهم في الباطل. وهذا القلم في الأقلام نظير الملوك في الأنام، وأصحابه أهل الحجة الناصرون لما جاءت به الرسل، المحاربون لأعدائهم. وهم الداعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، المجادلون لمن خرج عن سبيله بأنواع الجدال. وأصحاب هذا القلم حرب لكل مبطل، وعدو لكل مخالف للرسل. فهم في شأن وغيرهم من أصحاب الأقلام في شأن)).

الوقفة الحادية عشر؛

وهي الأخيرة: نحن على يقين؛ أنَّ الشيخ العباد حفظه الله تعالى لو اطَّلع على كتابات الحلبي والمأربي وأتباعهما، وما فيها من تمييع للثوابت وتضييع للمسلَّمات، لما كان موقفه هذا، أقصد: مجرد النصح بترك تجريحهم أو التحذير منهم لكونهم من أهل السنة!، ولما استنكر هذه الغلظة أو الشدة في الردود عليهم!.

ويقيننا هذا لم يأتِ من فراغ؛ بل لعلمنا من عدم رضاء الشيخ العباد بأهل البدع، وأنه يصدع بالحق في وجوههم إذا ظهرت له مخالفاتهم، ولا يخشى في الله لومة لائم.

فقد صدع الشيخ العباد بالحق في مقدمة كتاب [مدارك النظر] حين كشف أحوال دعاة ينسبون أنفسهم إلى أهل السنة أيضاً؛ وهم سلمان العودة وسفر الحوالي وعائض القرني وناصر العمر ومحمد المسعري، فتكلَّم فيهم، وحذَّر منهم، ولم يمنعه من الكلام فيهم موقف غيره من أهل العلم المخالف له!، ولم يلتفت لكونهم ينسبون أنفسهم إلى أهل السنة!.

وفي وقتنا المعاصر؛ لما اطَّلع الشيخ العباد على شيء مما عند عدنان عرور –ولعلَّ أحد المقربين للشيخ أطلعه على طوام هذا الرجل– لم يسكت عنه!، ولم يلتفت لكونه ينسب نفسه للسنة والعلم!، ولم يلتفت لما عنده من دروس ومحاضرات!؛ **فقال فيه مصرِّحاً كما في جلسة مسجَّلة:** ((أَنا نَصيحَتي لكُم أَنَّكُم لا تَشتَغلُونَ بِكلامِه ولا بِقواعِدِه!، ولا تَلتفتُونَ إلى ما عندَهُ!، لأنَّ عندَه تخليط!!، وأنا سبقَ وأن اِطَّلعتُ على شيءٍ من كلامِه، وَرَأيتُ فيهِ كلاماً مَا يَصلح ولا يَنبَغي، ولهذا ينبَغي اجتناب –يعني– كلامه، وعدم الاهتمام والاشتغال بهِ، والإنسَان يَشتغل بِكَلام العُلَماء المحقِقين مثل: أشرطَة الشيخ ابنُ باز، والشيخ العُثيمين، وأشرطَة الشيخ الفَوزَان، وأشرطَة الشَيخ عَبد العزيز آل الشيخ، وغيرهم منَ المَشايخ المعتمدين والمأمون جانبهم. وأما الأخ عدنان عرعور فأنا سبق وأن اطلعت على شيء من كلامه ورأيتُ أنَّ عنده تخليط ما يصلح أن يلتفت إليه، ولا أن يشتغل بكلامه، هذا كلامي باختصار بدون حاجة إلى أن تذكرون قواعده وغير قواعده)).

فقال له السائل: نصيحة أخيرة؛ هل تُحضر دروسه؟

فكان جوابه حفظه الله تعالى: ((والله ما ينبغي أن تحضروا دروسه)).

أقول: فالشيخ العباد حفظه الله تعالى لما اطلع على شيء من كلام عدنان عرور، وجد عنده تخليط، فنصح بعدم الأخذ عنه، وحذر من حضور دروسه، فكيف لو اطَّلع على كل انحرافاته؟!

ولو اطَّلع الشيخ العباد على تمييع القوم وما آل إليه أمرهم؛ فهل يسكت عنهم أو يُطالب بالسكوت عنهم؟!

لا يسكت عنهم أبداً.

وهل يقبل أهل التمييع هذا الجرح والتحذير من عدنان عرور؟!

أم سيقولون: عدنان عرور من أهل السنة، وعلينا الأخذ بنصيحة العباد في رسالته [رفقاً أهل السنة بأهل السنة]، ولا نقبل جرحه وتحذيره؟!!

ثم الكثير ممن يجرحهم الحلبي وأتباعه اليوم مثل محمد إبراهيم شقرة وسليم الهلالي وسلمان العودة وسفر الحوالي وعبد الرحمن عبد الخالق يعدهم البعض من أهل السنة!؛ فهل لهم أن يحتجوا برسالة العباد [رفقاً أهل السنة بأهل السنة] في ردِّ تجريحهم والتحذير منهم؟!

أقول: ولهذا أشار الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى قبل قراءة رسالة الشيخ العباد حفظه الله تعالى لما سُئل عنها فقال: ((أنا لم أقرأ كتاب الشيخ عبدالمحسن، ولكن أعلم، بل علمتُ بالتجربة أنَّ أهل الأهواء ينتهزون فرصة

سانحة لبعض ما يصدر للمشائخ أهل السنة فيؤولونه لصالحهم وإن لم يكن في صالحهم!. فالشيخ عبدالمحسن حسب العنوان الذي أطلعتُ عليه يوصي أهل السنة ببعضهم، أقول: يوصي أهل السنة ببعضهم، وهذا أمر متفق عليه، كل من أدركنا من علمائنا ومشائخنا ومنهم الشيخ عبدالمحسن حفظه الله هذه وصيته لنا، ونحن إن شاء الله عليها؛ لكن:

أولاً: نقول مَنْ هم أهل السنة؟ فليس كل مَنْ ادعى السنة هو من أهل السنة!!.

ثانياً: الشيخ عبدالمحسن وغيره من مشائخنا وعلمائنا إذا علموا صاحب بدعه لا يقرونه على بدعته، ولهم مواقف صارمة من أهل الأهواء)).

وأخيراً:

أختم بما قاله الشيخ ربيع حفظه الله تعالى؛ لما سُئل بعد ما ألقى محاضرة عبر الهاتف لأهل دار الحديث السلفية بـ(الشحر) في اليمن عصر يوم السبت ١٢ جمادى الأولى ١٤٢٤ هجري، والسؤال هو: هنا أمر أوراق انتشرت -وهي المشهورة المعروفة عندكم- [رفقاً أهل السنَّة بأهل السنَّة]، ويثيرها وينشرها بعض أهل الفتن، وتوَّزع مجاناً، ويستغلها أهل السوء، فهل من نصيحة لجميع الأطراف فيما يتعلق بهذه الورقة حفظكم الله؟!



فكان جواب الشيخ ربيع: ((بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، أما بعد:

فإنَّ البشر يخطئون ويصيبون مهما بلغوا من العلم والفضل، وإنَّ هذه الرسالة أنا أعتبرها في الأصل نصيحة؛ وإنْ كان عليها بعض الملاحظات.

لكن الطرف الذي فرح بها ووزَّعها في الحقيقة هو الـمَدين، وهو الظالم، وهو المعتدي، وهو البادئ بالفتن والمستمر فيها.

والطرف الآخر -الذين يوزِّعون هذه الأوراق ضده- هم المظلومون والمعتدى عليهم؛ لكنّ هؤلاء على طريقة الحزبيين المكرة، يقلِّبون الأمور، ويجعلون ما عليهم من المآخذ يجعلونها على الآخرين.

الحقيقة: أنَّ الشيخ العبَّاد يريد أن يُطفئ الفتنة، ولكنهم ألهبوها من جديد بهذا التصرف، كان ينبغي أن يستفيدوا من ملاحظاته التي لا تنصب إلا على رؤوسهم، والمآخذ التي لم تصدر إلا منهم، ومنها الطعن في العلماء ومحاولة إسقاطهم، وكلما قال عالمٌ حقّاً يُـدين به ظلماً وباطلاً بادروا إلى إسقاطه؛ فهذه جريمتهم.

أما السلفيون فهم والله حُمَاة، وذابُّون عن العلماء وأعراضهم، وهذه كتبهم -وبحمد الله- شاهدةٌ بذلك، وأشرطتهم ومواقفهم شاهدةٌ بذلك، [كلمة غير واضحة] الذي ذكر فيه: أنَّ الشباب يطعنون في العلماء!، هذا السلفيون شيبهم وشبابهم برآء منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب.




هم الطاعنون في العلماء، هم المعتدون على العلماء، هم المعتدون على أهل السنَّة، هم المفترون عليهم؛ والذي قاله الشيخ العبَّاد قليلٌ من كثير، فكان تكفيهم هذه الإشارة، كان تكفيهم هذه الإشارة.

الشيخ العبَّاد لا يعتقد في ربيع ومَنْ معه أنهم يطعنون في العلماء لا كباراً ولا صغاراً، لا يعتقد فيهم، وإنما -والله أعلم- هذه إشارة منه إلى هؤلاء الظلمة الحزبيين الهالكين؛ إشارةً إليهم لكن لم يستفيدوا!.

أَفهِمُوا الناس أنهم هم الذين يطعنون في العلماء!، وأنهم هم الذين بدؤوا بالظلم!، وأكثر الناس عندكم يعرفون هذه الحقائق فزيدوهم بصيرة بهذا، وأحبطوا كيدهم ومكرهم؛ فإنَّ هذا من مكائد الحزبيين.

وقد أصدر الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى نصيحة إلى الشباب -نصيحة عامَّة- فهبّ الحزبيون إلى تفسيرها بغير ما يريد الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى، فوجَّه لهم ضربة قاصمة ونفى الظنون عن أهل المدينة ومدحهم وأثنى عليهم، وطعن في هؤلاء الحزبيين الظالمين الذين يجعلون الحق باطلاً والباطل حقاً، أثنى على أهل المدينة خيراً، ثم قال عن هؤلاء الذين فسَّروا بيانه بالكذب والغش واللبس والتلبيس، قال: "أما دعاة الباطل وأهل الصيد في الماء العكر فهم الذين يشوشون على الناس ويقولون المقصود بالكلام كذا وكذا".

فأنا الآن أطلبُ من الشيخ العبَّاد أن يضرب هؤلاء مثل ضربة الشيخ ابن باز، يُبيِّن أنَّ أهل المدينة هم أهل السنَّة، وكذلك إخوانهم أهل اليمن. وأما



هؤلاء فهم دعاة الباطل وأهل الصيد في الماء العكر؛ فلقد –والله– اصطادوا في الماء العكر بعد دعوتهم الطويلة المديدة إلى الباطل، الدعوة المؤصَّلة والمؤصِّلةِ للباطل التي قامت على أصول فاسدة تهدف إلى هدم المنهج السلفي، وإلى إيذاء أهله.

وأذكِّر العبَّاد بأنَّ هؤلاء هم الذين ابتدءوا بالحرب والفتن، وبدؤوا بالكذب والظلم والطغيان، ولم ينتهوا بعد. ثم إنهم يتوجون هذه الأعمال الرديئة بتوزيع هذا الكتاب كأنه لهم!!، وكأن العبَّاد ما كتبه إلا لنصرتهم!!!، ونسوا ما ارتكبوه من الفضائح والظلم والاعتداء؛ بارك الله فيكم.

فبيّـنوا للناس أنَّ هذا الكتاب في حقيقته ضدهم –إن شاء الله– سواءً قصد هذا الشيخ العبَّـاد أو لم يقصد!، وأنا أرجو أن يكون قاصداً ذلك، إنه ضدهم بأنهم هم المعتدون على أصول المنهج السلفي وعلى شيوخه!، هم الذين جاؤوا بالأصول الهدّامة الفاسدة الكاسدة للمحاماة عن أهل البدع والضلال، وارتكبوا ما ارتكبوه من أشياء قد بيّنتها وبيّـنها غيري.

وهذه اللفتة تكفي، وانشروها ليتبصَّرَ الناس، وأكدّوها بما تجدون فيه من المطاعن التي لا تنطبق إلاّ عليهم من الجرح والتعديل بالباطل!، ومن الطعن في العلماء!، ومما هو شرٌ من التبديع من رمي الناس بالغــــثائية، وأنهم أراذل، وأنهم أقزام، وأنهم.. خلاصة ما يقولونه في هذه المواقع، وبيِّنوا للناس هذا الأمر –

بارك الله فيكم- حتى يُحبط الله كيدهم ومكرهم، وانشروا هذا الشريط في كل مكان؛ وفقكم الله لما يُحبه ويرضاه)).

وأسأل الله تعالى أن يوفِّق الجميع لما يحب ويرضى، وأن يرزقنا الإخلاص والسداد في الأقوال والأعمال والأحوال والأحكام، إنه ولي المؤمنين.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

الاثنين ٢١ من شهر الله المحرم ١٤٣٢هـ

الموافق: ٢٧/ ١٢/ ٢٠١٠

أمثلة من مخالفات الحلبي للشيخ العبَّاد حفظه الله تعالى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومَنْ سار على نهجه إلى يوم الدين؛ أما بعد:

فلا زال علي الحلبي وأنصاره يُلبِّسون على الناس ويدَّعون أنهم على نهج الشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله تعالى!، كما يزعمون أنَّ الشيخ العباد معهم في تأصيلاتهم وردودهم ضد مَنْ يصفونهم بغلاة التجريح!!، وهذا من أعظم التلبيس الذي يقوم به هؤلاء، وقد انخدع بهم مع -الأسف الشديد- فئام من الناس لجهلهم وحسن الظن بهم.

بل نرى الحلبي وأنصاره يسارعون في التعليق على كل كلمة تصدر من الشيخ العباد -أو من بعض طلابه الذين حوله- بما يُفهم القارئ أنَّ هذه الكلمات إنما صدرت لتأييد منهجهم والرد على منهج مَنْ يخالفونهم!!؛ كما فعل الحلبي في التعليق على كلمة الشيخ العباد الجديدة، وكما صنع أخيراً أحدهم -وهو أبو الأشبال الجنيدي- بكلمة الشيخ صالح السحيمي حفظه الله تعالى!، في مقاله [الشّيخ صالح السّحيمي ينتقد منهج التّبديع ويُصرِّح بمخالفته للشّيخ ربيع!]، الذي قال في أوله: ((ففي كلِّ مرَّة نُنـزِّل أقْوالَ أهل العلم المُعتبَرين -في الظّاهر!- عند غُلاة التّجريح؛ فيهَا نقْضٌ لقواعِد منْهج الغلوّ




الأفِين، **وتأييدٌ لما نحنُ عليه منَ الحقِّ المُبين**، ومع ذلك تجدُ القومَ في غيِّهم وظُلمِهم سادِرين ولأقوالِ -هؤلاءِ- العلماء مُتجاهلِين!.

واليوم نُقدِّم صَاعقةً جديدةً على رؤُوسِهم لعلَّها تُوقِظهم ممّا هم فيه أو تُظهرُ للنّاس عدم اعْتدادِهم بأقوال العلماء إلاَّ أقْوال الشَّيخ ربيع!!، **ويظهرُ منْها مفارقةُ العلماء لمنْهج الشَّيخ ربيع التَّجريحي))**.

والقارئ يعرف أنَّ هذا من التلبيس القبيح؛ بل من الكذب الصريح، ولكن "إنْ لم تستح فاصنع ما شئت"!.

وهؤلاء يظنون أنهم بهذه الطريقة يجمعون حولهم أكثر عدد من المشايخ الذين يوافقونهم على ما هم عليه من تمييع وتضييع وتهوين!، ولا يدري هؤلاء الملبِّسون أنَّ القراء لهم عقول، ويعرفون موقف الشيخ العباد وبعض المشايخ من طلابه الذين حوله في المدينة، وأنهم يعدون الخلاف القائم اليوم من الفتنة بين أهل السنة، ولهذا لا يقبلون تحذير وتجريح وردود هؤلاء في هؤلاء!، ولا هؤلاء في هؤلاء!؛ نعم، هكذا على الإجمال من دون تفصيل.

لكنَّ الحلبي وأنصاره لا تنقطع تلبيساتهم وتمويهاتهم، فيحرفون الكلم ليوافق ما هم عليه من انحراف وزيغ.

وحتى لا نطيل على القارئ؛ نبين في هذه النقاط أمثلة من التباين بين منهج علي الحلبي وأنصاره وبين منهج الشيخ العباد حفظه الله تعالى؛ لئلا يلتبس الحق بالباطل:





المثال الأول: الموقف من رسالة عمَّان الداعية إلى إخوة ووحدة الأديان

أما موقف علي الحلبي من الرسالة فلم يتبدَّل إلى يومنا هذا!!، ولا زالت رسالة عمان في نظره ونظر أنصاره لها تقدير واهتمام وثناء، ولها حق الدفاع والنصرة.

بل كلنا تصوَّرنا أنَّ الحلبي بعد إطلاعه على موقف الشيخ العباد حفظه الله تعالى من فقرة من فقرات الرسالة!، أنه سيعرض عن ذكرها، ويتراجع عن الثناء عليها، وأنه سيحذف المقالات التي نشرت وأثنت وباركت ودافعت وشرحت الرسالة في موقعه.

لكن حدث ما ليس بالحسبان!.

أكَّد الحلبي في مقال [جواب الشيخ المحدث علي الحلبي على رسالة الشيخ الدكتور صادق البيضاني حول (قضايا منهجية)] على ما سبق منه من مناصرة لرسالة عمان ومراوغة وإصرار في الثناء!.

وأعجب ما قرأته في هذا المقال: أنَّ الحلبي جاء إلى العبارة التي انتقدها الشيخان العباد والفوزان حفظهما الله تعالى –وهي أصرح عبارة تدعو إلى وحدة الأديان!– فقال بجرأة عجيبة: ((ما ادُّعِيَ على رسالة عمّان مِن أنَّها تدعُو إلى عقيدة (وحدة الأديان) –الكفرية–، أو.. أو.. –كُلُّه– ليسَ صريحاً!، ولا ظاهراً ألبتَّة!، وإنَّما هو ألفاظٌ يَسيرةٌ مُحتملَةٌ – ليس إلا، بل إنَّ فيها (نصّاً) (ظاهراً) (جليّاً) يُخالفُ ذلك، ويُناقضُهُ؛ وذلك (نصُّ) ما جاءَ فيها: "أصلُ الدِّياناتِ



الإلهيَّةِ واحدٌ، والمُسلمُ يُؤمنُ بجَمِيعِ الرُّسُلِ، ولا يُفرِّقُ بَيْنَ أحدٍ منهُم، وإنَّ إنكارَ رسالةِ أيِّ واحدٍ منهُم خُروجٌ عن الإسلامِ؛ ممَّا يؤسِّسُ إيجادَ قاعدةٍ واسعةٍ للالتِقاءِ مع المُؤمنِينَ بالدِّياناتِ الأُخرَى على صُعُدٍ مُشترَكَةٍ في خِدمةِ المُجتمعِ الإنسانيِّ، دونَ مَساسٍ بالتميُّزِ العَقَدِيِّ، والاستِقلالِ الفِكريِّ؛ مُستندِينَ في هذا كُلِّهِ إلى قولِهِ تعالى: (آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ)".

فأيُّ ادِّعاءٍ (باطلٍ) ذاك في موضوعِ (وحدةِ الأديانِ) هذا؛ مع (التنصيصِ الواضحِ الجليِّ) على نَفْيِ ذلك وعَدَمِهِ، وبألفاظٍ مُتعدِّدةٍ شتَّى، لعلَّ أظهرَها ما جاءَ في الرسالةِ كما تقدَّم: «دونَ مَساسٍ بالتَّميُّزِ العَقَدِيِّ والاستقلالِ الفِكريِّ» عند ذِكرِ الدِّياناتِ.

وعليه؛ فمِن المُمْكِنِ –جدًّا– حملُ ما (قد) يُوجد فيها مِن ألفاظٍ مُحتملةٍ – بحُسنِ الظَّنِّ وحُسن النَّظَرِ في السياقِ من جهةٍ؛ وفي إدراكِ المآلاتِ ومعرفة النتائج من جهةٍ أخرى، إلى ما لا يُخالفُ الشريعة، وما لا يُناقض شيئًا مِن قواعدِ المِلَّةِ البديعة)) انتهى كلام الحلبي.

أقول: فتصوَّر أيها القارئ جُرأة الحلبي وعناده!، كيف يأتي إلى نفس النص المنتقَد عند العلماء الأكابر فيجعله نصاً ظاهراً واضحاً جلياً على سلامة رسالة عمان من فكرة وحدة الأديان؟!.

فماذا يعني؟!

يعني أنَّ العلماء الأكابر لا يعرفون النص الظاهر الجلي من النص المحتمل الخفي!.

بل يعني؛ أنَّ العلماء الأكابر يجعلون النص الظاهر الجلي على سلامة الرسالة من فكرة وحدة الأديان، من أبطل ما يكون!، ومن أقبح ما يكون!.

على وزن "أفعل"؛ كما يدندن نحويو منتديات كل السلفيين!!!

وأما موقف الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله تعالى فهو مسجل بصوته:

س/ يقول وجدتُ هذه العبارة تقول: ((أصل الديانات الإلهيّة واحد، والمسلم يؤمن بجميع الرسل، ولا يفرّق بين أحد منهم، وإنّ إنكار رسالة أي واحد منهم خروج عن الإسلام؛ مما يؤسس إيجاد قاعدة واسعة للالتقاء مع المؤمنين بالديانات الأخرى على صعد مشتركة في خدمة المجتمع الإنساني؛ دون مساس بالتميّز العقدي والاستقـلال الفكري))؟.

فكان جواب الشيخ العباد حفظه الله تعالى: ((الكلام الأول جميل، والكلام الأخير خبيث، أوله حسن وآخره سيء، يعني كون الرسل ديانتهم واحدة وأنهم يدعون إلى التوحيد وأنه يجب الإيمان بكل واحد منهم وأنّ من كفر بواحد فهو كافر بالجميع هذا كله حق.

وأما هذا الكلام الذي يقول فيه بالتقاء الديانات...!!؛ بعد بعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ليس فيه دين حق إلا دين الإسلام، ولا يجوز أن يعتقد بأن هناك دينا موجودا الآن يعني يتبعه غير المسلمين هو حق، بل الشرائع كلها نسخت ببعثته صلى الله عليه وسلم؛ كما قال عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: "والذي نَفْسي بيده لا يسمع بي أحدٌ من هذه الأُمّة يهوديٌّ أو نصرانيٌّ ثم يموت ولا يُؤمن بالذي أُرسلتُ به إلا كان من أصحاب النَّار"، وقال: "ولو كان موسى حيا ما وسعه إلا اتباعي"، وعيسى إذا نزل في آخر الزمان يحكم بشريعة الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يحكم بالإنجيل، الشرائع انتهت بعد بعثته صلى الله عليه وسلم ليس لها وجود الآن، لكن يعني جاء بما يتعلق بأهل الكتاب أنهم يعاملون معاملة خاصة؛ لأنّ لهم أصل دين، فإذا أعطوا الجزية فإنهم يبقون تحت ولاية المسلمين، لأنّ ذلك من أسباب دخولهم في الإسلام. أما كونه يقال: إنّ الديانات بعد بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم كلها حق وأنها معتبرة وأنه لا فرق بينها؛ فهذا الكلام من أبطل ما يكون ومن أقبح ما يكون)).

وهذا في مسألة (وحدة الأديان) التي هي من أعظم المسائل التي من أجلها بدَّع الشيخ ربيع حفظه الله تعالى الحلبي.

فهل بين الشيخ العباد والشيخ ربيع اختلاف في هذه المسألة؟!

وهل الشيخ العباد يوافق الحلبي في هذه المسألة؟!

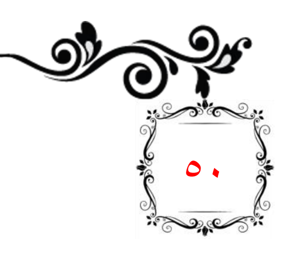
والعجيب أنَّ بعض متعصبة رسالة عمان وهو الكاتب ياسين نزال يقول في مقاله [القول العدل الشيخ الحلبي ومقاصد (رسالة عمان) الهاشمية]: ((وقد شبّهتُ هذه الرّسالةَ الهاشمية من حيثُ مقاصدها برسالة العلاّمة العباد (رفقًا أهل السنة بأهل السنة)؛ فالأولى كانتْ لمحاربة فتنةِ التّكفير والتّفجير، والثانية لمواجهة فتنة التبديع المنفلت المتفلّت؛ فمن وقع في الثانية -بشدّةٍ- غالبًا ما سيقعَ في الأولى؛ إذ الثانية بوّابة الأولى!)).

أقول: أتمنى -والله- أن يُعرَض هذا التشبيه على الشيخ العباد أو أحد طلابه لنعرف مصداقيته؟!

المثال الثاني: الاحتجاج بالخلاف في رد المخالِف، وبالتالي تتبع رخص العلماء، وعدم الإنكار والإلزام والتشنيع والخصام في المسائل المتنازع فيها مطلقاً

هذا هو منهج الحلبي وأنصاره لا يخفى على كل ذي عينين، فهم يصرحون بأنَّه لا إلزام ولا إنكار ولا تشنيع ولا خصام في المسائل المختلف فيها وقضايا الأعيان المتنازع عليهم. ويحتجون على مَنْ ينتقد أقوالهم وأحكامهم بأنَّ فلاناً من أهل العلم يقول بمثل قولهم ويحكم بمثل حكمهم؛ فلماذا لا تنكرون عليه أو لا تبدعونه؟!، فلا يردون الحجة بالحجة، بل يردون الحجة بقول أحد العلماء!.





وهم أيضاً يتتبعون أحكام وأقوال بعض العلماء من هنا وهناك وينتقون نتفاً منها مما يوافق ما هم عليه؛ ولو كانوا يخالفونهم من حيث المنهج العام!، لمجرد رد المخالِف والاعتراض على أدلته وبراهينه!.

هذا هو منهج الحلبي وأنصاره، وهو مدوَّن في كتبهم ومقالاتهم، ولا يُنكره إلا جاهل أو مكابر.

ومما يدل على أنَّ الحلبي لا يجيز الإنكار إلا فيما أجمع عليه من المسائل؛ ما نقله في كتابه [منهج السلف الصالح] في مسألة (الامتحان بالأشخاص) من كلام لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى وهو قوله: ((وَلَيْسَ لِأَحَدِ أَنْ يُنَصِّبَ لِلْأُمَّةِ شَخْصًا يَدْعُو إلَى طَرِيقَتِهِ وَيُوَالِي وَيُعَادِي عَلَيْهَا غَيْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُنَصِّبَ لَهُمْ كَلَامًا يُوَالِي عَلَيْهِ وَيُعَادِي غَيْرَ كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ بَلْ هَذَا مِنْ فِعْلِ أَهْلِ الْبِدَعِ الَّذِينَ يُنَصِّبُونَ لَهُمْ شَخْصًا أَوْ كَلَامًا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ يُوَالُونَ بِهِ عَلَى ذَلِكَ الْكَلَامِ أَوْ تِلْكَ النِّسْبَةِ وَيُعَادُونَ))

ثم في حاشية كتابه [منهج السلف الصالح] علَّق الحلبي عند كلمة شيخ الإسلام [وما اجتمعت عليه الأمة] فقال: ((وهذا قيد مهم جداً؛ لو تأمله دعاة الدعوة السلفية وحملتها وحماتها لهونوا على أنفسهم كثيراً من المضايق والمصايب، ولأغلقوا على أعدائهم كثيراً من المصايد، ومنه قول الحافظ ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم ص٣٠٦: "والمنكر الذي يجب إنكاره ما كان مجمعاً عليه؛



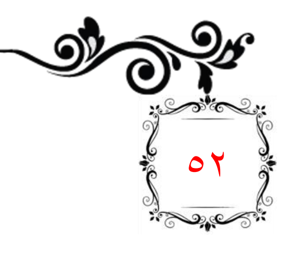

فأما المختلف فيه: فمن أصحابنا مَنْ قال لا يجب إنكاره على مَنْ فعله مجتهداً أو مقلداً لمجتهد تقليداً سائغاً")).

قلتُ: فمراده بالقيد المهم هو "إجماع الأمة"، فالمنكر الذي يجب إنكاره ما كان مجمعاً عليه!. هكذا يريد الحلبي أن يُفهم القراء وأن يوجِّه الدعاة.

والآن؛ لنتعرف على منهج الشيخ العباد حفظه الله تعالى؛ حيث قال الشيخ حفظه الله تعالى في مقال له بعنوان [دعاة التغريب ومصطلحهم "التعددية" و"الأحادية" لانتقاء ما يوافق أهواءهم]:

((وأعود إلى الكلام مع المؤيدين لما سموه بـ "التعددية" المنكرين لما سموه بـ"الأحادية" الذين لا يعتبرون المعروف إلا ما أُجمع على أنه معروف!!، ولا المنكر إلا ما أُجمع على أنه منكر!!، مع أنَّ تتبع رخص العلماء وانتقاء ما يوافق الأهواء والشهوات منها مما أُجمع على أنه منكر!!!، فقد روى ابن عبد البر في [جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩١)] عن سليمان التيمي أنه قال: "إذا أخذتَ برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله"، ثم قال ابن عبد البر: "هذا إجماع لا أعلم فيه خلافًا".

ومن أمثلة انتقائهم ما تشتهيه نفوسهم قول بعضهم: إنَّ كشف وجه المرأة جائز!، وإنَّ حضور صلاة الجماعة في المساجد ليس بلازم!، وإنَّ في إغلاق الحوانيت لأداء صلاة الجماعة شللاً للحركة الاقتصادية!؛ وذلك تقديم لتجارة الدنيا على تجارة الآخرة، فينتقون ما يريدون بدعوى أنَّ في ذلك خلافاً!!.

والواجب عند الخلاف: التعويل على ما يؤيده الدليل لا الأخذ بما تشتهي النفوس وتميل إليه!، وقد قال الشافعي كما في [كتاب الروح (ص ٣٩٥) وإعلام الموقعين (٢/ ٢٦٣) لابن القيم]: "أجمع الناس على أنَّ من استبانت له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد"، وقال ابن خزيمة رحمه الله كما في [الفتح (٣/ ٩٥)]: "ويحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه بها"، ومما جاء عن العلماء في التحذير من تتبع الرخص وذم انتقاء ما تشتهيه النفوس من الأقوال ما رواه البيهقي في [سننه الكبرى: ١٠/ ٢١١] بإسناد حسن عن الأوزاعي رحمه الله قال: "من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام"، وروى أيضًا بإسناد صحيح عن إسماعيل القاضي أنه قال: "دخلت على المعتضد فدفع إليَّ كتابًا نظرتُ فيه، وكان قد جُمع له الرخص من زلل العلماء وما احتج به كلٌّ منهم لنفسه، فقلتُ له: يا أمير المؤمنين؛ مصنف هذا الكتاب زنديق!!، فقال: لم تصح هذه الأحاديث؟! قلتُ: الأحاديث على ما رُويتْ، ولكن من أباح المسكر لم يبح المتعة، ومن أباح المتعة لم يبح الغناء والمسكر، وما من عالم إلا وله زلّة، ومن جمع زلل العلماء ثم أخذ بها ذهب دينه، فأمر المعتضد فأُحرق ذلك الكتاب"، وقال الخطابي رحمه الله في [شرحه صحيح البخاري: ٣/ ٢٠٩١]: "وقال قائل: إنَّ الناس لما اختلفوا في الأشربة وأجمعوا على تحريم خمر العنب واختلفوا فيما سواه، لزمنا ما أجمعوا على تحريمه وأبحنا ما سواه، وهذا خطأ فاحش، وقد أمر الله المتنازعين أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى الله

والرسول، فكل مختلف فيه من الأشربة مردود إلى تحريم الله وتحريم رسوله الخمر، وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: (كل شراب أسكر فهو حرام)، فأشار إلى الجنس بالاسم العام والنعت الخاص الذي هو علّة الحكم، فكان ذلك حجة على المختلفين" إلى أن قال: "وليس الاختلاف حجة!، وبيان السّنّة حجة على المختلفين من الأولين والآخرين"، يشير الخطابي بكلامه هذا إلى قول بعض فقهاء الكوفة: إنَّ الخمر من العنب يحرم كثيره وقليله، وإنَّ ما كان من غير العنب يحرم منه الكثير المسكر ولا يحرم منه القليل الذي لا يسكر، وهو تفريق باطل يرده عموم قوله صلى الله عليه وسلم: (ما أسكر كثيره فقليله حرام) [رواه أبو داود: (٣٦٨١)] وغيره بإسناد حسن، وقال ابن الصلاح رحمه الله في [فتاويه: ص٣٠٠]: "مع أنه ليس كل خلاف يُستروح إليه ويعتمد عليه!!، ومن تتبع ما اختلف فيه العلماء وأخذ بالرخص من أقاويلهم تزندق أو كاد!"، وعزاه إليه ابن القيم في [إغاثة اللهفان: ١/ ٢٢٨]، وقد قال الشاعر:

(وليس كل خلاف جاء معتبراً　　　إلا خلاف له حظ من النظر)

وقال الذهبي رحمه الله في [السير: ٨/ ٨١]: "ومن يتبع رخص المذاهب وزلّات المجتهدين فقد رقّ دينه"، وقال ابن القيم رحمه الله في كتابه [إعلام الموقعين: ٤/ ٢١١]: "وبالجملة فلا يجوز العمل والإفتاء في دين الله بالتشهي والتخير وموافقة الغرض"، وقال أيضًا [٣/ ٣٠٠]: "وقولهم: إنَّ مسائل الخلاف لا إنكار فيها؛ ليس بصحيح؛ فإنَّ الإنكار إما أن يتوجه إلى القول

والفتوى أو العمل، أما الأول فإذا كان القول يخالف سنّة أو إجماعًا شائعًا وجب إنكاره اتفاقًا، وإن لم يكن كذلك فإنَّ بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله، وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار، وكيف يقول فقيه: لا إنكار في المسائل المختلف فيها!!!، والفقهاء من سائر الطوائف قد صرّحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتابًا أو سنّة وإن كان قد وافق فيه بعضَ العلماء؟!، وأما إذا لم يكن في المسألة سنّة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم تنكر على مَنْ عمل بها مجتهدًا أو مقلدًا"، وقال الشاطبي رحمه الله في [الموافقات: ٢/ ٣٨٦]: "فإذا صار المكلَّف في كل مسألة عنَّت له يتبع رخص المذاهب وكلَّ قول وافق فيها هواه، فقد خلع ربقة التقوى، وتمادى في متابعة الهوى، ونقض ما أبرمه الشارع، وأخَّر ما قدَّمه"، وقال أيضًا [٤/ ١٤١]: "وقد زاد هذا الأمر على قدر الكفاية حتى صار الخلاف في المسائل معدودًا في حجج الإباحة!!، ووقع فيما تقدم وتأخر من الزمان الاعتماد في جواز الفعل على كونه مختلفًا فيه بين أهل العلم!!!، لا بمعنى مراعاة الخلاف فإنَّ له نظراً آخر، بل في غير ذلك، فربما وقع الإفتاء في المسألة بالمنع، فيقال: لِمَ تمنع والمسألة مختلف فيها؟! فيجعل الخلاف حجة في الجواز لمجرد كونها مختلفًا فيها!!، لا لدليل يدل على صحة مذهب الجواز، ولا لتقليد من هو أولى بالتقليد من القائل بالمنع، وهو عين الخطأ على الشريعة؛ حيث جعل ما ليس بمعتمدٍ معتمدًا وما ليس بحجة حجة"، إلى أن قال: "والقائل بهذا راجع

إلى أن يتبع ما يشتهيه، ويجعل القول الموافق حجة له ويدرأ بها عن نفسه، فهو قد أخذ القول وسيلة إلى اتباع هواه، لا وسيلة إلى تقواه، وذلك أبعد له من أن يكون ممتثلًا لأمر الشارع وأقرب إلى أن يكون ممن اتخذ إلهه هواه، ومن هذا أيضًا جعل بعض الناس الاختلاف رحمة للتوسع في الأقوال وعدم التحجير على رأي واحد!!... ويقول: إنَّ الاختلاف رحمة، وربما صرح صاحب هذا القول بالتشنيع على مَنْ لازم القول المشهور أو الموافق للدليل أو الراجح عند أهل النظر والذي عليه أكثر المسلمين، ويقول له: لقد حجَّرت واسعاً وملت بالناس إلى الحرج وما في الدين من حرج وما أشبه ذلك، وهذا القول خطأ كله وجهل بما وضعت له الشريعة، والتوفيق بيد الله"، وهذه النقول عن العلماء توضح فساد ما عليه التغريبيون المتبعون للشهوات، ومن كان على شاكلتهم!!!، ولاسيما كلام الشاطبي الذي كأنه يتحدث عن هؤلاء التغريبيين لانطباق كلامه عليهم بوضوح وجلاء، وهي نقول توضح أنَّ الحق في واد وأنَّ هؤلاء المتكلفين في واد آخر)) انتهى كلام الشيخ العباد بحروفه.

قلتُ: فأين هذا الموقف من الخلاف عند الحلبي وأنصاره الذين يهوِّنون الخلاف ويدندنون حول مسائل الإجماع فقط؟!

أقول: ولعلَّ قائلاً يقول: لكنَّ الحلبي استدل بكلام العلامة ابن رجب رحمه الله تعالى؛ فالاعتراض موجَّه عليه لا على الحلبي!.




وجوابه: أنَّ الحلبي لم يكمل كلام ابن رجب، ولو أكمله لما صحت دعواه!.

وبقية كلام العلامة ابن رجب رحمه الله تعالى هو: ((...تقليدًا سائغًا؛ واستثنى القاضي في "الأحكام السلطانية": ما ضَعُفَ فيه الخلاف، وإنْ كان ذريعة إلى محظور متفق عليه: كربا النقد؛ فالخلاف فيه ضعيف وهو ذريعة إلى ربا النسيئة المتفق على تحريمه، وكنكاح المتعة فإنه ذريعة إلى الزنا، وذكر عن إسحاق بن شاقلا أنه ذكر أنَّ المتعة هي الزنا صراحاً؛ عن ابن بطة قال: لا يفسخ نكاح حكم به قاض إنْ كان قد تأوَّل فيه تأويلاً إلا أن يكون قضى لرجل بعقد متعة أو طلق ثلاثاً في لفظ واحد وحكم بالمراجعة من غير زوج فحكمه مردود وعليه العقوبة والنكال.

والمنصوص عن أحمد: الإنكار على الملاعب بالشطرنج، وتأوَّله القاضي على مَنْ لعب بها بغير اجتهاد أو تقليد سائغ؛ وفيه نظر، فإنَّ المنصوص عنه أنه يحد شارب النبيذ المختلف فيه، وإقامة الحد أبلغ مراتب الإنكار مع أنه لا يفسق عنده بذلك!؛ فدلَّ على أنه ينكر كل مختلف فيه ضَعُفَ الخلاف فيه لدلالة السنة على تحريمه ولا يخرج فاعله المتأوِّل من العدالة بذلك؛ والله أعلم. وكذلك نصَّ أحمد على الإنكار على مَنْ لا يتم صلاته ولا يقيم صلبه من الركوع والسجود مع وجود الاختلاف في وجوب ذلك)).



قلتُ: ونقل هذا الكلام بحروفه العلامة ابن مفلح في الآداب الشرعية؛ فمذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى أنه يُنكر بل ويُعاقب في المسائل المختلف فيها؛ وذلك إذا كان الخلاف فيها ضعيفاً لدلالة السنة الصريحة على رجحان أحد القولين.

فأين هذا من صنيع الحلبي ودعواه؟!

وأيضاً مما قاله الحلبي أيضاً في كتابه [منهج السلف الصالح / مسألة الجرح المفسر/ في هامش الكتاب]: ((لا مانع من أن ينتصر لما يراه حقاً ويدافع عنه ويحشد له؛ لكن بدون إلزام!، أو خصام!)).

بينما يقول الشيخ العباد حفظه الله تعالى في كتابه [الحث على إتباع السنة والتحذير من البدع وبيان خطرها]: ((واتباع سنَّة الرسول صلى الله عليه وسلم في الأخذ بما دلَّ عليه الكتاب والسنَّة كما أنَّه لازمٌ في الأمور العقدية بقوله صلى الله عليه وسلم: "فإنَّه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء المهديين الراشدين" الحديث، **فهو لازمٌ في الأمور الفرعية التي يسوغ فيها الاجتهاد عند ظهور الدليل**، وقد أوصى العلماء من سلف هذه الأمة -ومنهم الأئمَّة الأربعة أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد- بالأخذ بما دلَّ عليه الدليل، وترك أقوالهم التي قالوها إذا جاء حديثٌ صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافها)).

أقول: فلينظر القارئ إلى كلام الشيخ العباد، هل يجد فيه تفريقاً في مسألة الإلزام عند ظهور الدليل بين مسائل الاعتقاد والمسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد؟

ثم لينظر إلى منهج الحلبي وأنصاره في كتاباتهم ومقالاتهم؛ وكيف لا يلزمون في المسائل المتنازع عليها مطلقاً ولو ظهر الدليل!؛ لأنَّ شرط الإلزام عندهم هو اقتناع المخالِف لا ظهور الدليل!!.

وقد نقل الحلبي كلاماً للشيخ ربيع حفظه الله تعالى في هامش كتاب منهج السلف الصالح جاء في آخره ص٢٥٩: ((عليكم أن تنظروا في الأدلة وتأخذوا بها كما فعل العلماء وطلاب الحق الصادقون، ولا يجوز لكم أن تخالفوا العلماء الذين حكموا على فلان أو فلان بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة؛ فهذا هو المنطق الذي قرره القرآن والسنة وعلماء الإسلام، بخلاف ما يقرره بعض الخارجين ويدعون إليه من التقليد الأعمى مخالفين في ذلك هذا المنهج العظيم)).

فعلَّق الحلبي بقوله: ((قلتُ: قوله [بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة] أي إذا اقتنعوا بها وظهر لهم وجه الحق فيها كما تقدَّم تقييده بذلك مرارًا منه!!.

أما إذا لم يقتنعوا بها –وهذا ممكن جدًا وإلا ما حصل اختلاف قط!– فلا سبيل معهم إلا النصح والتفاهم والتواصي بالحق والتواصي بالصبر، وأما إلزامهم بما لم يقتنعوا به وأطرهم على أن يقولوا بما لم يؤمنوا به: فهذا وجه آخر لذلك





التقليد، بل أقبح!!. ثم لو كان الجرح من حيث الواقع واضحًا قاطعاً لما اختلفوا فيه أصلاً، فتأمل)).

أقول: فالحلبي لا يلزم بالأدلة ولو كانت واضحة!، ولا بالبراهين ولو كانت قاطعة!، وإنما شرط الإلزام عنده أن يقتنع الملزَم (المخالِف)، فإنْ لم يقتنع فلا سبيل لنا عليه إلا النصح والتفاهم من غير إنكار ولا تجريح ولا تشنيع!!.

المثال الثالث: مرجعية اللجنة الدائمة في الحكم على الأعيان

الشيخ العباد حفظه الله تعالى وجَّه طلبة العلم عند السؤال على حال شخص معيَّن إلى اللجنة الدائمة **فقال**: ((عند سؤال طلبة العلم عن حال أشخاص من المشتغلين بالعلم، ينبغي رجوعهم إلى رئاسة الإفتاء بالرياض للسؤال عنهم، وهل يُرجع إليهم في الفتوى وأخذ العلم عنهم أو لا؟.

ومَنْ كان عنده علم بأحوال أشخاص معيَّنين يُمكنه أن يكتب إلى رئاسة الإفتاء ببيان ما يعلمه عنهم للنظر في ذلك، وليكون صدور التجريح والتحذير إذا صدر يكون من جهة يُعتمد عليها في الفتوى وفي بيان مَن يؤخذ عنه العلم ويُرجع إليه في الفتوى، ولا شكَّ أنَّ الجهة التي يُرجع إليها للإفتاء في المسائل هي التي ينبغي الرجوع إليها في معرفة مَن يُستفتى ويُؤخذ عنه العلم، وألاَّ يجعل أحدٌ نفسه مرجعاً في مثل هذه المهَّات؛ فإنَّ من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)).




وقال: ((إذا كان الخطأ الذي رد عليه فيه غير واضح، بل هو من الأمور التي يحتمل أن يكون الرادُّ فيها مصيباً أو مخطئاً، فينبغي الرجوع إلى رئاسة الإفتاء للفصل في ذلك، وأمَّا إذا كان الخطأ واضحاً، فعلى المردود عليه أن يرجع عنه؛ فإنَّ الرجوعَ إلى الحقِّ خيرٌ من التمادي في الباطل)).

بينما الحلبي رفض حكم اللجنة الدائمة في التحذير منه ومن كتبه في مسائل الإيمان!، وكتب في ذلك عدة مؤلفات يرد بها على اللجنة الدائمة، ولا زال الحلبي وأنصاره يرون غلط اللجنة في إصدار ذلك الحكم، ويرفضونه.

أليس هذا تباين بين منهج الشيخ العباد وبين منهج الحلبي وأنصاره؟!

المثال الرابع: ترك الانشغال بالردود والتحذير والتجريح في أهل السنة

أقول: هذه هي فحوى نصيحة الشيخ العباد حفظه الله تعالى في رسالته [رفقاً أهل السنة بأهل السنة].

بينما نلاحظ الحلبي وأنصاره في أغلب كتاباتهم يردون على منهج الشيخ ربيع حفظه الله تعالى ومَنْ وافقه من العلماء والمشايخ وطلبة العلم، ويجرحونهم بأقبح الأوصاف وأسوأ العبارات التي تدل على سفاهتهم وسفالتهم، ويحذِّرون منهم، ويؤلبون عوام الناس وسفلة القوم عليهم، ونظرة سطحية لمنتدياتهم تكفي كبرهان على هذا الكلام.

أليس في هذه مخالفة صريحة لنصيحة الشيخ العباد حفظه الله تعالى في رسالتيه الأولى والثانية؟!

قد يقول قائل: وأنتم كذلك؟

أقول: ليس الأمر كذلك!

لأنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله تعالى ومَنْ وافقه لا يعدونكم ومشايخكم من أهل السنة!، ولهذا فهم بجرحهم وتحذيرهم منكم لا يخالفون نصيحة رفقاً أهل السنة بأهل السنة.

كما أنَّ الشيخ العباد لما جرح عدنان العرعور وحذَّر منه، وكذلك فعل عبدالمالك رمضاني، لم يخالفوا رسالة "رفقاً أهل السنة بأهل السنة"!.

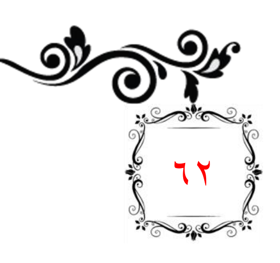
وكذلك لما بدَّع الشيخ صالح السحيمي المأربي وحذَّر منه لم يخالف رسالة "رفقاً أهل السنة بأهل السنة"!.

وكذلك لما جرح عبد المالك رمضاني الحويني لم يخالف الرسالة؟!

وهكذا...

بينما أنتم مع تجريحاتكم الغليظة وطعوناتكم الشديدة وتحذيراتكم المتواصلة من منهج الشيخ ربيع والشيخ عبيد الجابري وغيرهما، تعدونهم من علماء أهل السنة!.

فأنتم مخالفون لرسالة "رفقاً أهل السنة بأهل السنة"!!

فإنْ قلتم: هذه مجرد ردود وانتقادات وليست طعناً أو تجريحاً أو تحذيراً بالشيخ ربيع!!

قلنا: اضحكوا على أنفسكم يا قوم، وعلى عقول العميان أمثالكم، أما نحن، فالحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة البصر فضلاً عن نعمة العقل!.

ثم لنفترض معكم أنها انتقادات وردود؛ فهلا أريتم السلفيين ربع هذه الردود والنقد في الحويني ومحمد حسان وأمثالهم، وأنتم تقرون أنَّ عندهم انحرافات وأخطاء؟!!.

لكن ((إنْ لم تستح فاصنع ما شئت)).

المثال الخامس: الاستدلال بحديث (ولكنكم غثاء) في عدم اعتبار كلمة (غثاء) في حق الصحابة سباً

كان علي الحلبي –ولا زال– يراوغ ويتقلب في مسألة "وصف الصحابة بالغثاء"، حتى بلغ به الأمر أن يعدها من قبيل الغلط اللفظي وليس فيها سب للصحابة، بل واستدل على ذلك بحديث تلبيساً وتحريفاً!!.

فقد سُئل الحلبي في مكالمة هاتفية: ((هل أنَّ القول بأنَّ الصحابة غثائية تعتبر سباً لهم أم لا؟ فأجاب بقوله: "لا ما تعتبر سبّ، هذه خطأٌ لفظي وأما السب فهو الشتم والتحقير!!". ثم قال السائل: إيش معناها يعني إيش معنى كلمة غثاء؟ فقال الحلبي: "ألا ترى أنَّ النبي عليه الصلاة والسلام

قال: "أنتم غثاء ولكن كغثاء السيل"، فقال السائل: طيب؛ وما الدليل شيخنا؟، فقال الحلبي: "هل سمعتَ الحديث؟"، قال السائل: إيه سمعناه، فقال الحلبي: "هو هذا!!! لكن هذا لا نستعمله نحن!، هذا لا نستعمله لأنه جناب الصحابة عظيم، لكن لو ورد على لسان واحد متأولاً فلا نقول له: أنت تسب الصحابة، هذه يعني معزوفة باردة ووافدة وبعيدة عن الحق والصواب")).

قلتُ: ففي نظر الحلبي أنَّ إطلاق كلمة "غثاء" على الصحابة من أحد متأولاً ليست سباً بدليل أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم استعملها!!.

وهذا من أبطل ما يكون.

وقد سُئل الشيخ العباد حفظه الله تعالى في ٣ محرم سنة ١٤٣١هـ في درس له عن فضل الصحابة السؤال الآتي: هل يجوز أن يقال في الصحابة فيهم غثائية؛ استدلالاً بقوله صلى الله عليه وسلم: ((لكنكم غثاء كغثاء السيل))؟

فكان جواب الشيخ: ((الصحابة رضي الله عنهم كلهم لباب وخيار ولا يقال فيهم إلا كل خير، ولا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل!!؛ ولكنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر عن أمر مستقبل!!! الصحابة رضي الله عنهم كان زمانهم كان زمان الفتوح وزمان الخيرات وزمان العز وزمان ظهور الإسلام؛ لأنه ما حصل ظهور الإسلام مثل ما حصل في زمن الصحابة والأزمان التي جاءت بعد زمن الصحابة في القرون الثلاثة المفضلة)).





فنقول للحلبي: هل وصف "غثاء" من قبل النبي صلى الله عليه وسلم كانت في حق الصحابة؟

فإن قال: نعم، لكن لا يجوز نحن أن نستعمله.

قلنا: هذا هو عين الباطل الذي رده الشيخ العباد حفظه الله تعالى.

وإن قال: ليس هو في حق الصحابة.

قلنا له: بطل الاستدلال من أصله، لأنَّ الخلاف معك في إطلاق وصف "غثاء" في حق الصحابة لا في غيرهم.

المثال السادس: الموقف من المخالفين لأهل السنة في مسائل الاعتقاد

قال الحلبي في مقال [السلفية هي الوسط الشرعي المضاد للتطرف] لدفع تهمة التطرف: ((وقَبْلَ الردّ على تِلْكُمُ الدَّعْوَى الباطلةِ -ودَفْعًا لاختلاطِ المفاهيمِ- أُقَرِّرُ: أنَّ المسائلَ الفقهيَّة، أو العقائديَّةَ التي يَدُورُ الخلافُ فيها بين السلفيَّةِ ومُخالِفيها - بل بين عُمومِ المُسلمين بعضهم بعضاً؛ لا يجوزُ أن تُسحبَ -أو تُوظَّفَ- بأيِّ شِكْلٍ مِن الأشكالِ، ولا بأيِّ حالٍ مِن الأحوال للادِّعاءِ على جهةٍ ما بالتطرُّفِ، أو رَمْيِها بالإرهاب؛ إذْ هي مسائلُ علميَّةٌ مَحْضَةٌ خالِصَةٌ؛ كمثل: مسائل إثباتِ أسماءِ الله الحُسنَى وصفاتِهِ العُلَى على الوجه اللائق بجلالِ الله تعالى!، وقضايا الاستغاثةِ والتوسُّلِ بغيرِ الله سبحانه مُضادَّةً لألوهيَّتِهِ ووحدانيَّتِهِ عزَّ وجلَّ!، والغُلُوِّ في جَنابِ سيِّدِنا المُصطَفَى رسول الله صلى الله



عليه وسلم!؛ فهذه مسائل كانت وما تزالُ موضعَ أَخْذٍ ورَدٍّ بين عامَّة عُلماءِ أهل القِبلةِ - على اختلافِ فِرَقِها ومذاهِبِها -، وبألفاظٍ دقيقة، وأحكامٍ وثيقة)).

أقول: هل هذه المسائل التي ذكرها الحلبي هي مجرد موضع أخذ ورد بين علماء أهل القبلة؟!!

أم هي مسائل ينعقد عليها الولاء والبراء؟!

لقد هوَّن علي الحلبي في هذه الكلمة من مسائل عظيمة لا ينبغي له أن يمرَّ عليه كمرور الإخوان المسلمين!!؛ لكن هذا هو منهج التمييع، فلا غرابة.

بل انظر إليه كيف ألمح في هذا المقال إلى أنَّ الخلاف بين السلفية ومناوئيهم -من حيث العموم، ومن حيث الخصوص ويريد بهم خوارج العصر- هو خلاف اجتهادي فقهي صرف!!؛ حيث قال من أجل براءة السلفية من تهمة التزلف للحكَّام: ((ومِن أعجبِ العَجَبِ واللـهِ - ما يَلقاهُ دُعاةُ السلفيَّةِ وعُلماؤُهم -بالمُقابِلِ!- مِن مُناوِئِيهم عامَّة!، وخُصومِهِم المتطرِّفِين حقّاً - خاصَّةً-!، مِن رَمْيِهِم بالعمالةِ لبعضِ الجهات!، والتملُّق للحُكومات!، ونَبْزِهِم بأذنابِ السُّلُطات!!، إلى غيرِ ذلك مِن تُهَم وطُعونٍ جائرة وغير جائزة -أكثرُها كذبٌ وافتراءات-؛ لمْ يَخَفْ أصحابُها فيهم ربَّهُم تعالى؛ إذ لمْ يُفَرِّقُوا -وللأسفِ الشديد- بين المواقف السلفيَّة الشرعيَّة التي قد لا يوافقونَها أو لا تُوافقهم - اجتهاداً علميّاً فقهيّاً صِرْفاً!-، والمواقف المخالفةِ للشَّرْعِ -أصلًا-، والمبنيَّة على التزلُّف والهَوَى؛ رغبةً بأغراضٍ دنيويَّة، أو طمعًا بفوائدَ ماديَّة -فَرْعًا-)).




قلتُ: فهل الخلاف بين السلفية ومناوئيهم عامة من جهة، وبينهم وبين خوارج العصر من جهة أخرى؛ من قبيل الاجتهاد العلمي الفقهي الصرف؟!!!

بل وأشد من ذلك؛ حيث أثنى الحلبي على أساس فكرة كتاب [إجماع المسلمين على احترام مذاهب الدين] للأمير غازي بن محمد ابن طلال وهو من العائلة المالكة في الأردن وصاحب رسالة (محاور رسالة عمان)، فقال الحلبي في حاشية رسالته [الدعوة السلفية بين الطرق الصوفية و الدعاوى الصحفية ص٥٤]: ((وهذا الكتاب بفكرته الأساس يدلُّ على سلامة صدور أولياء أمورنا!، و عِظَمِ رغباتهم بالخير!، ونقاء قلوبهم؛ ولا نزكيهم على الله، زادهم الله توفيقًا!!)).

وأساس فكرة هذا الكتاب –يعرفها كل من طالعه– هي الدعوة إلى التعايش السلمي بين الأديان والتسامح والمساواة بينها وحرية العبادة وتطبيق الديمقراطية، وأيضاً التقريب بين المذاهب الإسلامية والطوائف ومنها: الشيعة الإمامية والإباضية!!.

بل وأخطر من ذلك؛ ثناؤه على رسالة عمان ودفاعه هو وأنصاره عنها، والتبرير لها، والترغيب بها، والقيام بشرحها ونشرها، وهي رسالة داعية إلى وحدة الأديان.

فماذا ترك الحلبي من منهج الإخوان المسلمين؟!





وأما تزكياته لأهل الأهواء والمخالفين لأهل السنة في مسائل الاعتقاد وتطبيق منهج الموازنات معهم فحدِّث ولا حرج.

مثل: ثنائه على محمد راتب النابلسي خطيب جامع عبد الغني النابلسي في سوريا حيث قال فيه لما سُئل عنه: ((وجود مثله في سوريا -والحال فيها ما تعلم!- جيد، ونفعه للعوام أكثر)).

قلتُ: مع كون النابلسي هذا من المفوضة في الصفات!، وأيضاً يثني على المؤولة أهل التحريف ويتبنى مذهبهم أحياناً!، وينكر على أهل الإثبات ويصفهم بأنهم مجسمة!، ومسجده الذي يخطب فيه يضم قبر جده!، ويدعو إلى إحياء الذكرى بمولد النبي صلى الله عليه وسلم، وينكر على مَنْ يحكم على هذا الفعل بأنه بدعة!، ويصرح في عدم قبول أحاديث الآحاد في العقائد!. ومع هذا فهو ينفع العوام في نظر الحلبي!. ورحم الله تعالى إِمامَ أَهل السُّنَة أَحمد بن حنبل القائل: ((إِن أَهلَ البدَعِ والأَهْواءِ لاَ يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَعانَ بِهِم في شَيء مِنْ أمورِ المُسْلميْنَ؛ فإِنَّ في ذَلِكَ أَعْظَمَ الضرر علَى الدِّين)).

بينما لما سُئل الشيخ العباد حفظه الله تعالى عن حضور دروس عدنان عرور قال: ((والله ما ينبغي أن تحضروا دروسه))، فلم يقل: نفعه للعوام أكثر!، ومعلوم أنَّ مخالفات العرور أخف من مخالفات النابلسي!.

وسُئل الشيخ العباد: هل تفسير الشيخ الشعراوي من تفسير أهل السنة والجماعة؟ فقال الشيخ: الشعراوي؟! فقال السائل: نعم، فقال الشيخ:





الشعراوي الموجود المتأخر؟! فقال السائل: نعم، فقال الشيخ: ((لا؛ ليس من أهل السنة والجماعة، هو من أهل التأويل)) [الشريط رقم (٣١٩) من شرح سنن الترمذي].

أقول: ولم يقل ينفع العوام!، مع إنه لا فرق بينه وبين النابلسي!.

وأيضاً لما سُئل علي الحلبي عن أسامة بن لادن رأس خوارج العصر؛ قال: ((أسامة بن لادن رجل صاحب مال، وعنده غيرة دينية، وإلا ليس هو طالب علم، فما وجد نفسه إلا في وسائل الإعلام وعلى ألسنة الناس ويحاط بمجموعة من الحزبيين والتكفيريين وما أشبه هؤلاء، وكما قيل: لم يبق شيء يخاف عليه ولا منه فهو المطلوب رقم واحد لأمريكا، وبالتالي يفعل ما هو باستطاعته أن يفعله. ولكن ظننا به أنه مخلص إن شاء الله؛ ولا نزكيه على الله، وإنْ كانت هذه الأمور التي يفعلها أو تنقل عنه نحن لا نوافق عليها ولا نرتضيها كما هو معروف في منهجنا ومنهج علمائنا)).

قلتُ: بينما أنكر الشيخ العباد في مقدمة مدارك النظر على دعاة التهييج ضد الحكام وهم (سلمان العودة وسفر الحوالي وعائض القرني وناصر العمر ومحمد المسعري) ولم يشيد بشيء من حسناتهم ولا بذكر شيء مما عندهم من صفات حسنة!!، وابن لادن أسوأ حالاً من هؤلاء!.

وأقول: عبارة "ولا نزكيه على الله" هل تقال في حال المدح أم الذم؟!



الجواب: قال صلى الله عليه وسلم: ((إنْ كان أحدكم مادحاً أخاه فليقل: أحسبه ولا أزكي على الله أحداً)).

نعم سُئل الحلبي بعد ذلك!؛ فأخبر أنه يبدِّع ابن لادن وذلك في جواب مجمل له، لكن انظر إلى جوابه الأول وما فيه من تهوين وموازنة.

فلا أدري ماذا يقصد فيه بقوله: ((ويحاط بمجموعة من الحزبيين والتكفيريين وما أشبه هؤلاء))؟

هل يقصد أنه ليس منهم، وإنما يحاط بهم فحسب؟!

فهذا تجريح للبطانة لا للشخص نفسه!

ومعلوم أنَّ ابن لادن هو رأس هؤلاء!!.

أما وصفه بالإخلاص والغيرة الدينية؛ فلا أدري ما دليل ذلك وعلامته؟!

فليوضح لنا ذلك؟!

وأما قوله: ((وإن كانت هذه الأمور التي يفعلها أو تنقل عنه نحن لا نوافق عليها ولا نرتضيها))، ففيه تهوين لضلالات بن لادن وفتنته، فالأمر ليس مجرد عدم موافقة وعدم رضا، بل الأمر تبديع وتضليل، ولا أدري لعلَّ الحلبي لا يريد الإنكار والتشنيع كما هو أصل منهجه الجديد الذي يدعو إليه، فمال إلى تصحيح الأخطاء والموازنة في النقد دون نقد الذات، ومن غير تجريح ولا تشنيع!!.

وهذا هو منهج قاعدة ((نصحّح ولا نجرِّح)).

ولعلَّ الجرح الوحيد الذي ذكره الحلبي في جوابه هذا هو قوله في ابن لادن ((ليس هو طالب علم))!!!.

وجوابه هذا يذكرني بجواب محمد حسان لما سُئل عن سيد قطب فكان جوابه: ((كتبي التي سطرتها أخيراً لا أستدل -بفضل الله- إلا بأقوال السلف، وأنصح إخواني بأن لايقرؤوا كتب سيد قطب؛ لأنها كتب فكرية، وليست كتب منهجية)).

وكذلك يذكرني بقول الحويني في سيد قطب حين قال: ((تفسير الشيخ سيد قطب لا شك فيه فوائد، وفيه أيضاً أخطاء؛ لأنَّ الشيخ سيد قطب لم يكن من العلماء!، هذا كان رجلاً أديباً في بداية حياته، ولأنه صعيدي فالأصل عنده الديانة)).

ومن ذلك أيضاً: ثناء الحلبي المتواصل على مختار الطيباوي والنصح بقراءة مقالاته والاستفادة منها، وتثبيت مقالاته في منتديات كل السلفيين إلى يومنا هذا!.

مع أنَّ الطيباوي هذا يُدخل الإخوان المسلمين وجماعة التبليغ وأهل التصوف البدعي العملي ومرجئة الفقهاء وغلاة التكفير وغلاة التبديع في إطار أهل السنة، كما صرَّح بذلك في مقاله: [الاعتراض الرفيع على الشيخ ربيع]، ويفرِّق هذا الرجل بين السلفيين وأهل السنة والجماعة، فأهل السنة جماعة





أشمل؛ ليُدخل في ذلك كل الأحزاب والطوائف التي تنسب نفسها لأهل السنة أو للمذاهب الأربعة!.

وأيضاً يثني الطيباوي على سلمان العودة وسفر الحوالي كما في جواب سؤال موجود في موقعه، ويصفهم بالعلماء، وأنهم انطلقوا من أصول سنية ومواقف علمية، ويعد الخلاف معهم من قبيل الاجتهاد السائغ، ويقارنه باختلاف الصحابة فيما بينهم في الفتنة، ويوجب علينا الإقرار بفضلهم، ولا يجيز نسبتهم إلى غير أهل السنة، بل يعد ذمهم وتضليلهم وتبديعهم من البغي.

ثم يأتي الحلبي فيثني على الطيباوي وعلى مقالاته السفسطائية أكثر من مرة، فيقول في أحد التعليقات: ((جزاكم الله خيراً -أبا هارون- على هذا المقال العلمي التأصيلي الجريء - بحق وبالحق))، ثم ينصح القراء فيقول: ((ولقد استغربت (!) قلة عدد القراء -نسبياً- لهذا المقال البديع، والذي من فوّته فقد فوّت على نفسه خيراً كثيراً. وهذه دعوة مني لأبنائي وإخواني وأصحابي أن يبادروا بقراءة هذا المقال الرائع، وأن ينهلوا من فوائده الكثار))، ثم يطالب الطيباوي بالمزيد فيقول: ((نحن بانتظار المزيد والجديد -فضيلة الشيخ أبي هارون- بارك الله فيك، ونفع بك، وأكرمك في الدارين)).

والعجيب أنَّ الطيباوي وهو يبحث في آخر مقاله عن السبل في جمع الجماعات والأحزاب الدعوية المنتسبة لأهل السنة قال: ((فنحن مطالبون بوقف النزيف بين أهل السنة على اختلاف طبقاتهم، وذلك من خلال إبراز المشترك،




والتفاعل حوله، والتركيز عليه، بدلاً من البحث عن الشواذ. وإيجاد مساحات للحوار العلمي الواعي المقصود منه: احتواء المخالف))، ثم قال: ((إننا يجب أن نبحث عن علاقة تكاملية؛ إذا لم نقدر على علاقة تعاونية!!، فهذا الحد الأدنى من الوعي الفطري الذي تمارسه كل الجماعات البشرية التي لها مصالح وأصول مشتركة!، ويربطها مصير واحد)).

قلتُ: احتواء المخالف أولاً... ثم علاقة تعاونية!، فماذا ترك الطيباوي من قاعدة: ((نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه))؟!.

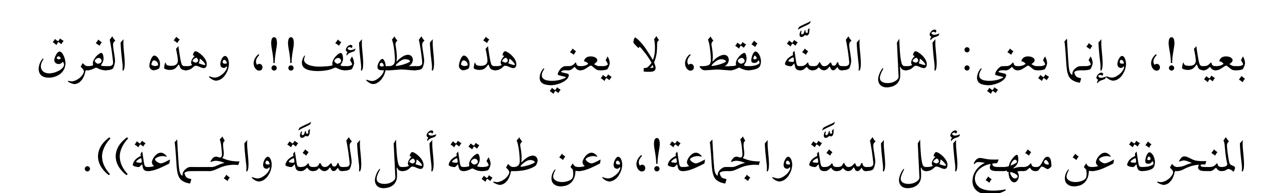
وإذا بالحلبي يشيد بهذا المقطع بالخصوص في تعليقه!!، وانظر تعليق الحلبي بتمامه على مقال الطيباوي [محاكمة الشيخ ربيع إلى شروطه في التّبديع].

أقول: هذا هو منهج علي الحلبي في رجل يدخل الإخوان المسلمين في إطار أهل السنة، ويثني على سلمان العودة وسفر الحوالي.

فما هو منهج الشيخ العباد؟

يقول الشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله تعالى: ((الكتاب الذي كتبته أخيراً وهو "رفقاً أهل السنَّة بأهل السنَّة" لا علاقة للذين ذكرتهم في (مدارك النظر) بهذا الكتاب!، لا يعني الإخوان المسلمين!، ولا يعني المفتونين بسيّد قطب وغيره من الحركيين!، ولا يعني أيضاً المفتونين بفقه الواقع والنيل من الحكام!، وكذلك التزهيد في العلماء!، لا يعني هؤلاء لا من قريب ولا من





بعيد!، وإنما يعني: أهل السنَّة فقط، لا يعني هذه الطوائف!!، وهذه الفرق المنحرفة عن منهج أهل السنَّة والجماعة!، وعن طريقة أهل السنَّة والجـماعة)).

قلتُ: وسلمان العودة وسفر الحوالي ممن ذكرهم الشيخ العباد في مقدمة مدارك النظر وتكلَّم فيهم، وهما أيضاً من المفتونين بسيّد قطب وغيره من الحركيين مثل محمد قطب، ومن المفتونين بفقه الواقع والنيل من الحكام وكذلك التزهيد في العلماء، وهذا أمر معلوم عنهما.

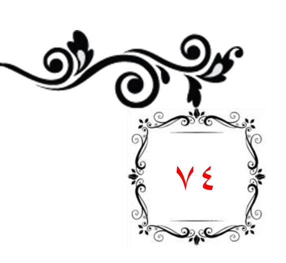
فليسوا هما في نظر الشيخ العباد من أهل السنة حتماً، بل من الفرق المنحرفة.

وكذلك الإخوان المسلمون من الفرق المنحرفة وليسوا من أهل السنة؛ كما تقدَّم في كلام الشيخ العباد.

فهل ثناء الحلبي على الطيباوي ومقالاته ونصيحة الشباب به يوافق منهج الشيخ العباد في التحذير من استغلال رسالته في الإخوان والقطبيين والحركيين؟!

أم يوافق كلام الشيخ العباد في التحذير من سلمان العودة وسفر الحوالي وغيرهما من دعاة فقه الواقع؟!

ثم الحويني ومحمد حسان وعدنان عرور والمأربي –الذين ينافح عنهم الحلبي ويخاصم العلماء السلفيين من أجلهم- أليسوا من المفتونين بسيد قطب؟!

نترك الجواب للقارئ الفطن اللبيب لا للمتعصب البليد.

أقول: وهذه بعض الأمثلة في ذاكرتي الآن، ولعل الإخوة عندهم أمثلة يضيفونها، ليعلم السلفيون أنَّ الحلبي على خلاف منهج الشيخ العباد، فلا يلبِّس عليكم، ولا تغتروا بتعليقاته.

والله الموفِّق.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

ما موقفكم يا أنصار الحلبي وحزبه من انتقادات شيخكم على رسالة "رفقاً أهل السنة بأهل السنة"؟!

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومَنْ سار على نهجه إلى يوم الدين؛ أما بعد:

فإنَّ من عادة أنصار الحلبي التي لا تنفك عن كثير منهم أينما حلُّوا وحيثما كتبوا، أنهم يكثرون الأسئلة الجدلية التي لا طائل من ورائها وليست هي من صلب الموضوع الذي يُناقشون فيه!، وإنما غايتهم الجدل المقيت والسفسطة الفارغة والابتعاد عن أصل الموضوع!؛ وليست غايتهم الوصول إلى الحق والحقيقة ولا مناقشة الموضوع بتجرد من الهوى ومتابعة الدليل والبينة!.

وأسئلتهم هذه هي من نوع:

- ما تقولون في رسالة كذا التي أثنى فيها صاحبها على كذا وذم فيها كذا؟!

- ما تقولون في الشيخ فلان وقوله كذا في فلان أو موقفه من كذا؟!

- ما تقولون في كلام الشيخ فلان في الشيخ فلان والعكس؟

إلى آخر هذه الأسئلة!.




فإذا كانت هذه هي طريقتهم المحبوبة عندهم فلنُجارهم فيها قليلاً –لأنها مكروهة عندنا!– فنقول:

ما موقفكم يا أنصار الحلبي وحزبه من انتقادات شيخكم الحلبي لرسالة "رفقاً أهل السنة لأهل السنة" للشيخ العباد حفظه الله تعالى؟!

فقد قال شيخكم علي الحلبي في [مجلة الأصالة العدد/ ٤٣ التابعة لمركز الإمام الألباني]:

((كَتَبَتِ "الأَصالةُ" مشكورةً في "مسك خِتام" عددها الماضي كَلمةً حَسنةً حولَ كتابِ "رِفْقًا أهلَ السُّنَّة بأهل السُّنَّة" لسماحةِ أستاذنا العلامة المحدِّث الشيخ عبدالمحسن بن حَمد العبَّاد البَدْر نَسَبًا ووصفًا جزاه اللهُ خَيْرَ الجزاء: تُثني عليه، وتمدحُهُ –وهو أهلٌ لذلك بحقٍّ–؛ فكانت كلمةً –بجُملتها!– نافعةً للقُراء، ومفيدةً للألبّاء.

<u>**وَلّما كان كُلُّ كلامٍ –سوى كلامِ الكمالِ والعصمة– مُعَرَّضًا للنقص والنقد**</u>ـ رأيتُ لزامًا كتابةَ كلمةٍ أخرى تكون تكميلًا لكلمة "الأصالة"؛ التي هي مِنّا وإلينا ولله الحمد؛ فأقول:

أولًا: إنَّ هـذا الكتاب النافعَ معدودٌ –ولابُدَّ– في جُملة "النصيحة الشرعية"؛ من عالمٍ جليلٍ كبير؛ يتنزَّه –بجميل علمهِ وكِبَرِ قَدْرِه– عن أغراض النّفوس، وأمراض القلوب؛ ولا نُزَكّيه على الله؛ فهو منه في حيِّز الاجتهاد والثواب لا غير.

ثانيًا: **استغلالُ بعض أهل الشبهاتِ الكتابَ ومضمونه لتصفية حسابات معينة "مِن = إلى"، أو نَحو مقاصد خاصّة: أسلوبٌ مرفوضٌ**؛ يجبُ الترفُّع عنه مِن كُلِّ منصفٍ نفسَه؛ ليضع الكتابَ في مكانِه الأساس: أصلًا لا فرعًا، وقاعدةً لا فصلًا.

ثالثًا: **الكتاب كسائر الكتب عُرْضةٌ للردِّ؛ فما مِنّا إلا رادٌّ ومردود عليه؛ إلا النبي صلى الله عليه وسلم، وأهل السنّة يقدّرون علماءَهم، ولا يقدِّسونهم.**

رابعًا: ظهر لي -بعد تأمُّل- شيءٌ مِن الملاحظات على مُجْمَل الكتابِ -وبعضُها تكميليٌّ- بل قد أُخالَفُ في أشياءَ منها؛ وهي:

١- **لزوم وجود كلمة تأصيلية في أهميّة "الرد على المخالِف"؛ ولو كان من أهل السنة**. نعم؛ بالشرط المعتبر -علمًا وأدبًا- ؛ **ليكون مُغْلِقًا على المقصِّرين طريقَهم الباطلَ المبنيَّ على التهاون في الحقّ، والتّساهل في معاملة الخَلْق**. وليكون -في الوقت نفسِه- واجهةَ حقٍّ تَسُدُّ على الغُلاة تَفَلُّتهم الكبير في تلقُّط الأخطاء، وتصيُّد العَثَرات.

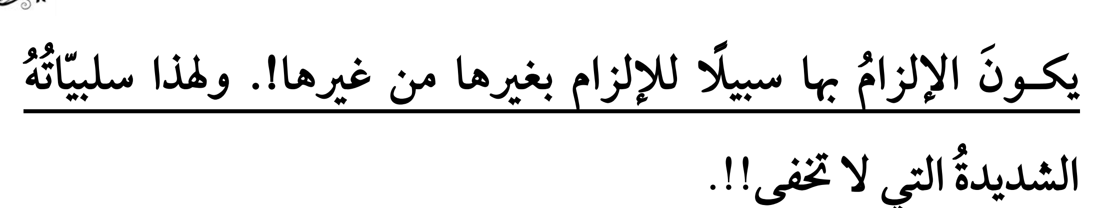
٢- **ذِكر "أهل السُّنّة" -هكذا!! بالعموم- جَعَلَ بعضَ الحِزبيِّين -مِن الإخوانيِّين، والسُّروريِّين، والتبليغيِّين- يدُسُّون أنوفَهم، ويحشُرون أنفسهم ضِمْنَ عنوان الشيخ!!**، وهم -يَقينًا- ليسوا ضِمْنَ مُراده بارك الله فيه.

فلو كان العنوان –مثلًا–: "رفقًا دعاةَ منهج السَّلف بأنفسكم": لكان هذا مِن العناوين الدّالة –تمامًا– على المضامين، وقطعًا لطرائق أولئك الخالفين المخالفين –غُلاةً ومميِّعين–.!

٣- **"الجرح والتعديل" علمٌ منضبط دقيق، فيه ثبات أهل السُّنَّة؛ وقوّةُ منهجهم، والنقضُ على مخالفهم، وقد قيل قديمًا: "لولا حملة المحابر، وأصحاب الدفاتر: لخَطَبَتِ الزنادقة على المنابر". فَذِكر أيٍّ كلامٍ يُشْعِر بالتقليل مِن قدره –ولو بغير قصد!– ينبغي أن يُغَيَّر إلى سواه، ويُنْقَل إلى ضدِّه ونقيضِهِ**؛ ممّا يتضمَّن تحقيق مهمة "عُدُول الأمة" ممّن ينفون عن العلم: "تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين"، وهي أُصولُ أهداف علم "الجرح والتعديل" –سابقًا ولاحقًا–. نعم؛ قد يدخل هذا العلمَ مَن ليس أهلَه! **لكنَّ هذا لا يُسوِّغ الانتقاصَ منه!، ولا التقليلَ مِن شأنِهِ ومكانتِهِ –ولو بغير قَصْد!–**.

٤- **ذِكرُ "رئاسة الإفتاء" –الموقَّرة– في بلاد الحرمين ـ لِتكون المرجع الوحيدَ للسؤال عن الأشخاص أو الجماعات: أمرٌ حسنٌ جيِّد؛ لكنّ الإلزامَ به لِعُموم المُسلمين في العالم عسِرٌ!، قد يكون صعبَ التحقيق جدًّا!**؛ وذلك من وجهين:

أ- أَنّ "رئاسة الإفتاء" –الموقَّرة– هيئةٌ رسميّة تابعة لدولة إسلامية!، ومثلها في ذلك –ولو مِن طَرَفٍ!– "إفتاء الأزهر"!!؛ **فنخشى أنْ**

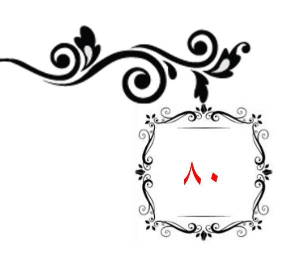



يكـونَ الإلزامُ بها سبيلًا للإلزام بغيرها من غيرها!. ولهذا سلبيّاتُهُ الشديدةُ التي لا تخفى!!.

نعم؛ قد يكونُ ذلك نافعًا وكافيًا لأهل بلاد الحرمين فيما بينهم أنفسِهم!!؛ لِما يتضمّنه هذا الحَدُّ مِن نفي هاتيك السلبيّاتِ المتوقّعة، فضلًا عن قطعِ هذا العبث الدائر السائر مِن بعض الجهاتِ هناك!!.

بينما لو جَعَلْنا الحُجَّةَ وحدَها هي المُرَجِّحَةَ لقولِ أيِّ قائلٍ -هيئةً كان أم فردًا- في جميع بلاد المسلمين: فهذا سبيلُ الحقِّ، وأهل الحقِّ، وهُو -في الوقت نفسِه- إغلاقٌ لذاك الطريق الوَعْرِ السلبيِّ المشار إليه قَبْلُ. مع كُلِّ الاحترام والتقدير لـ"رئاسة الإِفتاء" المبجَّلة، وغيرها من الهيئات العلميَّة المعتبرة.

ب- من قواعد العلم: "الحكم على الشيء فَرْعٌ عن تصوُّره"، وهذا أمرٌ لا يتحقّق صوابُ الإفتاءِ في ضَوْئهِ إلا مِن خلال التّواصُل التامّ أو شبهه بين "رئاسة الإفتاء" من جهةٍ، وبين أهل العلم وطلبَته -مِن أهل السنة ودُعاة منهج السَّلف- من جهة أخرى؛ **حتى يكونَ تصوُّر حقائق الأفراد والجماعات المسؤولِ عنهم في سائر البلدان على أقرب وُجُوه الصواب، وأدناها إلى الكمال، وهذا أَمْرٌ -فوا أَسفاه- غيرُ مُتَحقِّقٍ على الوَجْهِ الكافي، وإنْ وُجِدَ منه شيءٌ: فليس هو المطلوب**، وعسى أن يتحقق على ما نرجو، وأن تزولَ عقباتُهُ، وتُحْمَدَ عَوَاقِبُهُ.

٥- ذَكَرَ سماحةُ شيخنا العبَّاد حفظه المولى بعض العلماء الذين مَضَوا وعندهم خلل في مسائل من العقيدة، ولا يستغني العلماء وطلبة العلم عن علمهم؛ ذاكرًا منهم البيهقي، والنووي، وابن حجر العسقلاني، ثم عَطَف حفظه الله مباشرةً بقوله: ". . . ومِن المعاصرين: الشيخ العلامة المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني"، ثم أثنى عليه "في العناية بالحديث وسَعَة الاطّلاع فيه"؛ مشيرًا إلى أخطاء وقعت منه!!، ذاكرًا منها زاده اللهُ توفيقًا مثالَين على ذلك من أقوال شيخنا الألباني وترجيحاتِهِ الفقهيّة:

أولهما: أنَّ ستر وجه المرأة ليس بواجب.

ثانيهما: أنَّ وضع اليدين على الصدر بعد الركوع بدعة ضلالة.

فأقول؛ هنا أمران:

الأول: **أنَّ عطفَ اسمِ شيخِنا الألبانيِّ على مَن ذُكروا: مُوهِمٌ "!" باتِّحاد الوجه في النقد، وهو "الخلل في مسائل من العقيدة"** مع أنه غيرُ مراد لشيخنا العبّاد بتاتًا.

الثاني: أنَّ شيخنا العبَّاد حفظه المولى عقَّب على المسألةِ الثانية -وضع اليدين على الصدر بعد الركوع- بقولِه: "وهي مسألة خلافية!!".

فأقول لسماحته نفع اللهُ به: **والأولى؛ أليست مسألةً خلافية أيضًا؟! فكان ماذا؟!**



وإنِّي –واللهِ– لأعلمُ كم هي الصِّلةُ وثيقةٌ وعميقةٌ بين شَيْخَيْنا الجليلَين –الألباني والعبّاد– منهجًا وعقيدةً؛ فكان الأَوْلى –عندي– والحالةُ هذه –ضَرْبُ المثالِ بغير شيخنا الألباني، أو– على الأقل بغير هاتين المسألتين!؛ إنْ وُجِدَ.!!

٦– **ضَرَبَ الشيخُ حفظه الله مثلًا على "فتنة التجريح والهجر من بعض أهل السنة في هذا العصر، وطريق السلامة منها"؛ بـ"إحدى الجمعيّات" الّتي يَنتقد شيئًا من مسالكها بعضُ المشايخِ والعُلماء مِن أهل السُّنَّة السَّنيَّة، ولئِن كان ذِكْرُ هذه "الجمعيّة" في الرسالةِ ليس صريحًا، بل على سبيل الإبْهام؛ لكن الأذهانَ قد تذهب بتحديدها كُلَّ مجالٍ، كُلٌّ بحسب ما يظنّ، أو يتوهّم، ممّا يفتحُ ويفتحُ! أبوابًا من الظنون السيّئة من جهة، وأبوابًا من زيادةِ الاختلاف والفُرقة –من جهة أخرى– ، فضلًا عمّا قد يجري مِن استغلالٍ لكلام شيخِنا العبَّاد –أو توجيهه– إلى أو هنالك!!!**. وهذا –كلُّه– نحن في غِنىً عنه، وبخاصة في هذا الزمان العَسِر بكل ما فيه من تناقضات واضطرابات!!.

وأخيرًا: **إنَّ هذه الملاحظات** لا تَخْرُجُ بالكتاب –البتّةَ– عن أن يظلَّ مجموعُ محتواه "كلمة تُساوي ألفًا" والله. والظنُّ كبيرٌ كبيرٌ بِسَعَةِ صَدْرِ أُستاذنا العَبَّاد أكرمه اللهُ وجلالةِ حِلْمِهِ وعِلْمِهِ: في أن يَعدَّ ما عندي هنا سبيلَ زيادةٍ لا انتقاص، وائتلافٍ لا افتراق؛ شعارُهُ حبُّ العلمِ وأهلِه، ونصرةُ السُّنَّةِ وحَمَلَتِها. **ومَن عنده على كلام أُستاذنا العبّاد أيضًا –أو على غيره– أيُّ انتقادٍ أو إيرادٍ: فليذكُرْه بالتي هي أحسنُ للّتي أقومُ**؛ تكميلًا وتَتْمِيمًا؛ ممّا يليق بمنزلة سماحة أستاذنا




الشيخ العبّاد زاده اللهُ فضلًا، ومكانته اللائقة به في العلمِ والدين؛ وتطبيقًا لقاعدتهِ الذهبيّة الرّائدة: "رِفْقًا دُعاة منهج السلَف بأنفسِكم" واللهُ المسدِّد، لا ربَّ سِواه)) انتهى كلام الحلبي.

أقول:

وملخص هذه الانتقادات أو فحوى هذه الملاحظات على رسالة "رفقاً أهل السنة بأهل السنة" هي كالتالي:

الأولى: أنّ هذه الرسالة حالها كحال بقية الكتب التي هي عُرضة للنقد والاعتراض والرد، وكلام صاحبها معرض للنقص والنقد، فما منا إلا راد ومردود عليه، ومَنْ عنده انتقادات أخرى على الرسالة فليذكرها؛ لكن بالتي هي أحسن.

الثانية: استغلال بعض الناس لهذه الرسالة في تصفية حسابات معينة ومقاصد خاصة أسلوب مرفوض!.

الثالثة: لزوم وجود كلمة تأصيلية في أهميّة "الرد على المخالِف" في مضمون هذه الرسالة؛ ولو كان المخالف من أهل السنة؛ ليكون هذا مُغْلِقًا على المقصِّرين طريقَهم الباطلَ المبنيَّ على التهاون في الحقِّ!، والتَّساهل في معاملة الخَلْق!!.



الرابعة: ذكر مصطلح "أهل السنة" بالعموم من غير تحديد لهذا المصطلح ولا تبيين، يجعل طائفة من الحزبيين والإخوانيين والسروريين والتبليغيين يدسُّون أنوفهم في هذه الرسالة، وأنهم هم المقصودون بالرفق بهم!!!.

الخامسة: ينبغي تغيير أي كلام في الرسالة يشعر بالتقليل من شأن علم الجرح والتعديل!؛ ولو كان الانتقاص من هذا العلم في الرسالة غير مقصود.

السادسة: رفض الإلزام بأحكام اللجنة الدائمة في الجماعات والأشخاص في خارج السعودية!، وأنَّ الحجة هي سبيل معرفة الحق وليست هيئة معينة أو لجنة إفتاء.

السابعة: أنَّ صواب اللجنة الدائمة في الحكم على الأشخاص والجماعات متوقفٌ على التواصل بينها وبين دعاة المنهج السلفي في بلدان المسلمين لمعرفة واقع الدعاة والدعوات وتصور الحقائق، وهذا أمرٌ غير متحقق!!.

الثامنة: عدم قبول التعريض بالشيخ الألباني رحمه الله من جهة الخلل في مسائل الاعتقاد؛ ولو كان من غير قصد حتماً، لكنه موهِم للقارئ.

التاسعة: ربط "فتنة التجريح والهجر" بإحدى الجمعيات (المبهمة) -في الرسالة- (المعروفة) في الأذهان (المنتقدة) عند بعض أهل العلم السلفيين: يفتح باباً من الظنون السيئة!، ومجالاً للاستغلال وتوجيه الكلام في غير مراد صاحبه!.

العاشرة: عنوان الرسالة يحتاج إلى دقة وضبط -وكذلك المضامين فيها- لينقطع الطريق في وجه المميعة كما انقطع في وجه الغلاة!.




قلتُ:

فهذه انتقادات شديدة (وهي عشرة كاملة!) -وإنْ وصفها الحلبي بأنها متممة ومكملة من باب "الدبلوماسية" المعروفة عنه!!- كما يلاحظ القارئ المنصف الفطن -لا المتعصب أو الجهول- من قبل علي الحلبي لرسالة الشيخ العباد حفظه الله "رفقاً أهل السنة بأهل السنة"، فما موقفكم منها يا أنصار الحلبي؟!!

ولماذا تعيبون على العلماء وطلبة العلم الذين ينتقدون هذه الرسالة أو يردون عليها بأقل من انتقادات شيخكم المتقدمة؟!

أم أنَّ شيخكم الحلبي تراجع عن هذه الانتقادات كما تراجع عن منهجه القديم الذي وصفه هو بـــ"الغلو" مؤخَّراً؟!

قال علي الحلبي في إحدى حواشي كتابه [منهج السلف الصالح]: ((وأقول منصفاً نفسي ومعترفاً بتجاوزي: لئن تقدم مني قبلاً يد سبق في شيء من هذا الغلو وأربابه؛ فإني أرجو ربي أن يكون لي قدم صدق في رد الحق إلى نصابه وتحرير هديه وصوابه)).

وقال في شريط مسجَّل بصوته: ((بالله عليكم انظروا وقارنوا بين الرفق الذي وفَّقنا الله عز وجل إليه في هذه الفترة الأخيرة!؛ بعد أن غصنا وكدنا نغرق في الغلو والتعنت وشيء من الشدة، أقول هذا، ونعترف به، ولا نستكبر في أن نعتذر منه، وأن نرجع عنه، ووالله كما ظهر لنا أنَّ هذا ليس على الحق!، لو ظهر أنَّ



هذا الذي نحن فيه الآن ليس على الحق لتركناه أيضاً بدون أي إشكال)) [مقطع صوتي، وانظره في مقال ((الحلبي يتقلب من (غلو شديد!!!) إلى (غلو أشد منه بمراحل!!!) في سحاب].

وأخيراً:

تبقى نقطتان جديرتان بالذكر في هذا المقام؛ الأولى من باب الإلزام الذي يدندن حوله أنصار الحلبي في أسئلتهم الجدلية الموجَّهة إلى السلفيين، والثانية من باب بيان تناقض القوم الذي يتهمون به السلفيين أيضاً.

أما النقطة الأولى:

فالشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله تعالى قال في رسالة [رفقاً أهل السنة بأهل السنة]: ((عند سؤال طلبة العلم عن حال أشخاص من المشتغلين بالعلم، ينبغي رجوعهم إلى رئاسة الإفتاء بالرياض للسؤال عنهم، وهل يُرجع إليهم في الفتوى وأخذ العلم عنهم أو لا؟. ومَن كان عنده علم بأحوال أشخاص معيَّنين يُمكنه أن يكتب إلى رئاسة الإفتاء ببيان ما يعلمه عنهم للنظر في ذلك، وليكون صدور التجريح والتحذير إذا صدر يكون من جهة يُعتمد عليها في الفتوى، وفي بيان مَنْ يؤخذ عنه العلم ويُرجع إليه في الفتوى، ولا شكَّ أنَّ الجهة التي يُرجع إليها للإفتاء في المسائل هي التي ينبغي الرجوع إليها في معرفة مَن يُستفتى ويُؤخذ عنه العلم، وألاَّ يجعل أحدٌ نفسه مرجعًا في مثل هذه المهمَّات؛ فإنَّ من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)).

وقال في موضع آخر: ((إذا كان الخطأ الذي رد عليه فيه غير واضح، بل هو من الأمور التي يحتمل أن يكون الرادُّ فيها مصيبًا أو مخطئًا، فينبغي الرجوع إلى رئاسة الإفتاء للفصل في ذلك، وأمَّا إذا كان الخطأ واضحًا، فعلى المردود عليه أن يرجع عنه؛ فإنَّ الرجوعَ إلى الحقِّ خيرٌ من التمادي في الباطل)).

واللجنة الدائمة للإفتاء التي أحال إليها الشيخ العباد حفظه الله هي التي قالت في كتابي الحلبي [التحذير من فتنة التكفير] و [صيحة نذير بخطر التكفير] في فتواها المشهورة المنشورة: ((فإنَّ اللجنة الدائمة ترى أنَّ هذين الكتابين لا يجوز طبعهما ولا نشرهما ولا تداولهما؛ لما فيهما من الباطل والتحريف))، وحذَّرت منهما ومن مسلك مؤلفهما، ودعته إلى التوبة والرجوع عن الغلط.

وموضع الإلزام هو:

إما أن يقبل الحلبي بنشر كتاب [رفقاً أهل السنة بأهل السنة] من غير تصحيح تلك الانتقادات ولا الأخذ بتلك الملاحظات -وبخاصة ملاحظة الرجوع إلى اللجنة الدائمة- فيكون قد جنى على نفسه وحكم عليها، فلا يلومنَّ أحداً وصف كتبه بأنها تنصر مذهب الإرجاء بعد!.

وإما أن يرفض نشر هذه الرسالة [رفقاً أهل السنة بأهل السنة] إلا بعد الأخذ بتلك الملاحظات، وهذا ما لم يقم به!، بل قام بضده!!، فنشر الرسالة وأثنى وحثَّ عليها في أكثر من مقال ومجلس من غير تكرار الإشارة إلى تلك الملاحظات!.

قد يقول قائل: ما السبب؟!

والجواب: إنَّ الحلبي قد تغير من الغلو إلى التمييع، فلا شك أنَّ لهذا التغيير أثراً في تغيير المواقف أيضاً من الأشخاص والرسائل والكتب!!!، فما كان يراه الحلبي -في رسالة الشيخ العباد حفظه الله- باباً لأهل التمييع ومجالاً يستغله المخالفون وتقليلاً من شأن علم الجرح والتعديل وتقصيراً في بيان أهمية أصل الرد على المخالف، صار لا يراه كذلك اليوم، فلا غرابة.

أما النقطة الثانية:

فإنَّ الحلبي وحزبه قد أثنوا على رسالتي الشيخ ربيع حفظه الله [الحث على المودة والائتلاف والتحذير من الفرقة والاختلاف] و [نصيحة أخوية إلى فالح الحربي]، وقاموا بنشر الأولى من طريق مركزهم، والثانية أصبحت الجزء الثاني والرئيسي في كتاب الحلبي الذي فجَّر هذه الفتنة في صفوف السلفيين [منهج السلف الصالح]!، والرسالتان موجَّهتان إلى أهل الغلو من الحدادية من أتباع فالح الحربي كما هو معلوم.

وأيضاً أثنى الحلبي وحزبه على رسالة الشيخ العباد حفظه الله [رفقاً أهل السنة بأهل السنة]؛ لكن مع تلك الملاحظات التي هي في صلب الرسالة ولبها؛ وإن زعم الحلبي أنها متممة ومكملة من باب السياسة في النقد!.

وموضع التناقض:

كيف أصبحت رسالة [رفقاً أهل السنة بأهل السنة] -في نظر الحلبي وحزبه- أفضل ما كُتب في باب محاربة الغلو والتجريح الباطل والهجر غير المشروع وإثارة الفتنة والافتراق بين السلفيين؟!

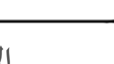
أليس من حق رسالتي الشيخ ربيع حفظه الله في محاربة أهل الغلو والتجريح الباطل أن تنالا هذه الأفضلية لخلوهما من الانتقادات والملاحظات بعكس رسالة الشيخ العباد حفظه الله؟!

أم أنَّ الجواب هو نفس الجواب الأول، تغير المنهج وأثره في تغيير المواقف!.

هذا ما أحببتُ بيانه في هذه العجالة، وأسأل الله تعالى أن يطهِّر قلوبنا وألسنتنا وجوارحنا من منهج أهل الغلو ومنهج أهل التمييع، وأن يرزقنا الوسطية والسداد والعدل في الأقوال والأفعال والأحكام والمواقف. والله الموفِّق.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر






الفهرس